



## الجلسة العامة ٢١

الخميس، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: الأونرايل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية

قيرغيزستان إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، وأدعوه إلى

مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أكاييف (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي

بدء، أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة،

وأعرب عن تمنياتي بالنجاح التام لأعمال الدورة الثامنة

والخمسين في ظل قيادتكم الحكيمة. وأنتهز الفرصة للتعبير

عن تقديرنا العميق للسيد يان كافان على قيادته ببصيرة

نافذة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

هذه هي المرة الثانية على التوالي التي أشارك فيها في

أعمال الجمعية العامة. وفي بياني في العام الماضي، أعربت عن

تأييدي للإجراءات الصارمة من جانب التحالف المناهض

للإرهاب للقضاء على مركز الإرهاب الدولي في وسط آسيا

في أفغانستان، وكذلك للتدابير الأخرى التي اتخذها المجتمع

الدولي إزاء التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وكما أظهرت حقائق الحياة، تؤدي الأمم المتحدة

دوراً إيجابياً للغاية في تنظيم الكفاح المشترك ضد الإرهاب

الدولي. وفي هذا السياق، فإن فكرة إعطاء الأمم المتحدة دور

الريادة في توجيه التحالف العالمي ضد الإرهاب، تستحق

التأييد المخلص.

وكان أحد الأهداف الرئيسية التي وردت في بياني

الذي ألقيته في العام الماضي مناشدة الأمم المتحدة أن تقر،

باعتبار ذلك حدثاً هاماً في تاريخ بلدي، بالذكرى السنوية

لمرور ألفين ومائتي عام على إنشاء الدولة القيرغيزية، بصفتها

حدثاً دولياً.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الولايات المتحدة، والسيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، والسيد جاك شيراك، رئيس جمهورية فرنسا، والسيد غرهارد شرويدر، مستشار ألمانيا، فضلا عن رؤساء دول آخرين، بالرغم من اختلافات معينة في النهج، تبين بوضوح الرغبة في أن يكون للأمم المتحدة دور واضح في بناء النظام العالمي الجديد، دور يتماشى علي نحو أفضل مع آمالي جميع شعوب الأرض.

إن أكثر الطرق فعالية للتغلب علي الاختلافات في الممارسة السياسية هي البحث عن تسوية. ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن أسلوب التسويات يؤدي دورا هاما في حل الاختلافات بشأن قضايا رئيسية في العالم مثل تسوية مشكلة العراق. وهذه علامة مشجعة.

ونود أن نؤكد، مرة أخرى، أن أية تدابير تتخذ لتحسين الأمم المتحدة ينبغي أن تستند فقط إلى فكرة تحسين عمل المنظمة. والجمهورية القيرغيزية علي استعداد لدعم المقترحات المعقولة المتعلقة بهذا الموضوع، بما في ذلك التدابير الرامية إلى زيادة كفاءة عمل مجلس الأمن.

وأعتقد أنه إضافة إلى البحث عن طرق لتحسين الأمم المتحدة، ينبغي أن نركز علي المشاكل المحددة التي تحتاج إلى الحل في المستقبل المنظور. وفي هذا الصدد، قد ننظر مرة أخرى في نتائج مؤتمر قمة الألفية، والمشاكل الحيوية التي أبرزها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في تقريره الفطن المعنون "نحن الشعوب" (A/54/2000) والواردة أيضا في إعلان الألفية. بل إن السنوات الثلاث الماضية أكدت بقدر أكبر علي أهمية القضايا التي أثرت في ذلك الوقت.

ومنذ ذلك الحين، أضيفت مكافحة الإرهاب الدولي بصفقتها أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ويركز التقرير الذي قدمه الأمين العام السيد كوفي

وكان قرار الجمعية العامة بشأن الدولة القيرغيزية قوة دافعة لرفع الروح الوطنية لدي شعبنا. ولهذا نعرب عن امتناننا الخالص لمنظمتنا. والواقع أننا، حيثما تنشأ أية مشاكل علي الصعيد العالمي، نلجأ إلى الأمم المتحدة، ونجد الدعم علي نحو ثابت.

لقد أجريت مؤخرا مناقشات ساخنة تتعلق بدور الأمم المتحدة. ويزعم بعض المهوورين أن الأمم المتحدة قد استنفدت إمكاناتها. وأعتقد أن تلك الأفكار تتناقض مع مصالح المجتمع الدولي، بالرغم من أنني لا أري، بصورة عامة، أي خطأ في مناقشة هذا الموضوع. فهذه المناقشات دليل علي الديمقراطية، التي ساهمت الأمم المتحدة إلى حد كبير في تطويرها في أرجاء العالم.

وينطوي تطوير الديمقراطية علي الصعيد الوطني علي اختلافات في الرأي ونقد للسلطات. ويحدث شيء مماثل لذلك في إطار المجتمع الدولي. وهنا، أيضا، يحدث استقطاب في الآراء، ولكن في هذه الحالة يتعرض ولدنا المشترك - الأمم المتحدة - للهجوم. وتنظر بعض البلدان، ولا سيما الصغيرة منها، إلى محاولات الإضرار بدور الأمم المتحدة بصفقتها محاولات لتقويض تلك الهيئة الدولية التي تجسد مصالح جميع الناس. وثمة قول حكيم مأثور: "لا بد للبلدان الصغيرة من أصدقاء كبار". والأمم المتحدة هي الصديق الكبير الذي يعتمد عليه.

بيد أن من الصعب إنكار أن أعمال الأمم المتحدة ليست مثالية بعد. وهناك قطعا حاجة إلى تعزيز فعاليتها. ونحن نفهم القلق الذي يشعر به الأمين العام إزاء حالة الأمم المتحدة، ونشاطه تقيمه للحالة الراهنة في العالم.

وفي هذا الصدد، فإن الاهتمام الذي يوليه كثير من رؤساء الدول لعمل هذه الدورة الحالية للجمعية العامة جدير بالإعجاب. والبيانات التي أدلى بها السيد جورج بوش، رئيس

ونركز جهودنا الرئيسية على مكافحة الفقر، ولكن الجمهورية لا تستطيع حل هذه المشكلة من دون مساعدة خارجية. ونشيد إشادة كبيرة بالدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مكافحة الفقر، والتدابير التي تتخذها منظمنا. ومرة أخرى، ناشد المجتمع العالمي والبلدان المتقدمة النمو ألا تقلل جهودها المبذولة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية بغرض التغلب على الفقر.

في خريف عام ٢٠٠٢، عُقد، برعاية الأمم المتحدة، عقد مؤتمر القمة العالمي للجبال في عاصمتنا، بيشكيك. وأصبحت خطة بيشكيك العالمية للجبال التي اعتمدها مؤتمر القمة، بصورة أساسية، الوثيقة الختامية للسنة الدولية للجبال، التي احتفلت بها الأمم المتحدة. وحددت الوثيقة المهام الرئيسية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية على كوكبنا. وبغية التصدي لتلك المهام، استهلّت سويسرا إنشاء الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية. هذه مجرد بداية؛ وقد وضعنا فقط اللبنة الأولى لإرساء أساس دار مؤسسية للمناطق الجبلية.

وتأمل قيرغيزستان في أن تحصل على مساعدة من الأمم المتحدة ومنظومة مؤسستها من أجل إنشاء مركز دولي للإعلام والتثقيف للدول الجبلية، فضلاً عن إنشاء شبكة للدول الجبلية النامية، وأن تُنشأ أمانتها في بيشكيك. وأعتقد أن الجمهورية القيرغيزية هي أفضل موقع ممكن لهذا المركز لأن معظم المناطق في بلدنا جبلية.

تواجه الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من المشاكل. ومن بين أهم التحديات مكافحة الإرهاب الدولي. وتشمل التحديات العالمية الأخرى التطرف السياسي والديني، والنزعات الانفصالية الإقليمية، والاتجار بالمخدرات ومكافحة الأمراض المميتة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأمراض أخرى.

عنان إلى الدورة الحالية للجمعية العامة اهتمام الدول الأعضاء على ضرورة زيادة جهودها الرامية إلى تنفيذ إعلان الألفية. وهذا النهج جدير بالتأييد على نطاق واسع.

وأعتقد أنه لن يكون بالمستطاع مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع العالمي إلا بمنظمة عالمية شاملة كالأمم المتحدة. ولكن الأمم المتحدة تحتاج إلى المساعدة، وبمقدورنا أن نقوم بذلك، من خلال جهودنا المشتركة، ولا سيما بدعم من الدول الكبرى. فإذا لم نساعدتها، سوف نعمل من أجل تحقيق أغراض متعارضة ويمكن أن نتوقع نتائج مروعة.

وإضافة إلى المشاكل المشتركة التي يتشاطرها المجتمع العالمي، هناك مشاكل محددة خاصة في كل بلد، ولقد عقدت قيرغيزستان العزم على حل مشاكلها بالاعتماد على جهودها. وإذ أخطب هذه الجمعية، لا يفوتني أن أؤكد على أننا نركز جهودنا على تعزيز العملية الديمقراطية. وعلى وجه التخصيص، طرحتُ في السنة الماضية فكرة وطنية عنوانها "قيرغيزستان - بلد حقوق الإنسان". وبغية تطوير هذه الفكرة، وضعت مدونة ديمقراطية وأنشئ مجلس شعبي للأمن الديمقراطي. ونتيجة لاستفتاء وطني عام اعتمد دستور جديد يوضح على وجه أكمل مستوى الديمقراطية الذي تحقق فضلاً عن التحديات التي تواجه تطورها. وقدمت هذه التدابير دفعة قوية لحركة بلدنا المطردة نحو إقامة نظام ديمقراطي.

كما أننا نولي أهمية كبرى لإنشاء نظام حكم نزيه مفتوح ومسؤول ولتعزيز فعالية سياسة مكافحة الفساد التي نتبعها. وفي هذه السنة أنشأت المجلس الوطني المعني بإقامة نظام حكم يتوافق مع ما يمليه الضمير لتعزيز العمل الذي يجري تنفيذه في قيرغيزستان لتهيئة بيئة مناهضة للفساد في مجتمعاتنا.

**السيد نمروود (غرينادا)** (تكلم بالانكليزية):  
 بإحساس كبير من الفخر والسعادة، يهنئكم، سيدي، وفد  
 بلادي على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في  
 دورتها الثامنة والخمسين. لقد جعلتم منطقة البحر الكاريبي  
 بأسرها تفخر بذلك. وبإمكان بلدكم، سانت لوسيا،  
 وهو أحد أصغر الدول الأعضاء في هذه المنظمة، أن  
 يشعر بفخر خاص.

ونحن واثقون بأنه نظرا لما تجمعون من خبرة كبيرة  
 ومهارات القيادة القوية والشخصية المؤثرة، سيسجل التاريخ  
 لهذه الدورة أنها إحدى أنشط الدورات وأكثرها إيجابية  
 لجميع الدول، الكبيرة والصغيرة.

ويشيد وفد بلادي بسلفكم المميز، السيد يان كافان  
 ممثل الجمهورية التشيكية، على إدارته المستتيرة والمبدعة لهذه  
 الهيئة أثناء الدورة السابقة.

ويعرب وفد بلادي أيضا عن خالص تعازيه لحكومة  
 وشعب سانت لوسيا على وفاة سلفكم، يا سيدي، وزير  
 الخارجية، الأونرابل جورج أودلام.

إن كل رئيس يتسلم رئاسة الجمعية العامة يرث  
 جدول أعمال يشمل قرارات ووثائق ختامية متكررة معتمدة  
 في مؤتمرات القمة الدولية العديدة التي عُقدت خلال العقد  
 المنصرم. ويظل وفد بلادي على ثقة بأن إدارتكم، يا سيدي،  
 ستضع شواغل التنفيذ على رأس جدول الأعمال الإنمائي.

عندما أُسست الأمم المتحدة قبل ٥٨ عاما، كان  
 التركيز بصفة أساسية على السلم والأمن الدوليين في أعقاب  
 الأتار المدمرة للحرب العالمية الثانية. ثم تصدرت الشواغل  
 الأمنية مرة أخرى مكانا بارزا في الشؤون الدولية الراهنة،  
 ولكن ينبغي ألا تصرف الانتباه عن النظر في القضايا الهامة  
 المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي.

وبات من الملحّ بشكل متزايد أن نمنع انتشار أسلحة  
 الدمار الشامل. وتؤيد جمهورية قيرغيزستان اتخاذ تدابير  
 حاسمة في هذا المجال. ولكننا نعتقد أنه ينبغي عدم استخدام  
 القوة إلا على أساس قرارات مجلس الأمن ووفقا للقانون  
 الدولي بغية منع الصراعات والخلافات داخل المجتمع الدولي.

يجب عدم اتخاذ تدابير عالمية في هذا المجال فحسب،  
 بل ويجب أيضا بذل الجهود على الصعيدين الإقليمي  
 والوطني. والنموذج الوحيد الجيد لمثل هذه الجهود هو العمل  
 الذي قامت به منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تؤدي فيها  
 روسيا والصين الدور الرئيسي، وتعول كثيرا على المشاركين  
 من وسط آسيا.

وختاما، أود أن أشدد مرة أخرى ليس على ثقتي  
 التامة بالأمم المتحدة فحسب، بل أيضا على تصميم جمهورية  
 قيرغيزستان على السعي بحزم، إلى جانب شركائنا في المجتمع  
 الدولي، من أجل الحفاظ على هذه المنظمة وتعزيزها، والتي  
 نعتقد أنها أكثر منظمة تعبّر عن مصالحنا. فليساعدنا الله في  
 هذا المسعى، ولتتضمن إلينا في صلواتنا كل شعوب العالم  
 الطيبة من أجل نجاح الأمم المتحدة وازدهارها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،  
 أود أن أشكر رئيس جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي  
 أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية  
 قيرغيزستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)**

**المناقشة العامة**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن  
 لمعالي الأونرابل إيلفين نمروود، وزير الخارجية والتجارة الدولية  
 في غرينادا.

٢٠٠٥. وبذلك يجري استهداف مجالات حيوية محددة في هذا الكفاح، من قبيل التوعية بشأن الوقاية والرعاية التي تستهدف الشباب على نحو خاص، وتعبئة الموارد بإشراك المجتمع المدني بما في ذلك قطاع الأعمال، والحصول على أدوية يمكن تحمل تكاليفها، هي من الأمور الأساسية تماما.

ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة طبية واجتماعية - اقتصادية على حد سواء وتختلف عواقب بعيدة الأثر على البلدان النامية الصغيرة مثل بلدي. وقد أصبحت رعاية العدد المتزايد دائما من المصابين بالفيروس وكذلك تعليم وتوعية عامة الشعب من الأعباء الثقيلة على كل من الموارد البشرية والمالية. وستكون الشراكة والدعم من البلدان المتقدمة النمو موضع ترحيب.

ووفد بلادي مقتنع بأن القضاء على الفقر والأمراض المتعلقة به حيوي للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ولن يخفف الفقر من خلال مجرد المناشدات المعجمة بالعواطف والبيانات البليغة، بل من خلال الجهود التآزرية والتعاونية الأصيلة. وحكومة بلادي على دراية تامة بمسؤولياتنا بوصفنا دولة مستقلة وذات سيادة ومن أجل توفير ما يحتاج إليه مواطنونا.

وتجب الإشادة بجهود الجماعة الكاريبية لإنشاء سوق واحدة واقتصاد واحد بغية الاستفادة من الموارد المحدودة للمنطقة واستعمالها بكفاءة وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية والتعاون بوجه عام.

ويجب أن تهرع الدول الأكثر نموا إلى إنقاذ البلدان النامية المعوزة وذلك بتوفير مساعدة ملموسة ومفيدة في المجالين التقني والاقتصادي وغير ذلك من أنواع المساعدة التي سيكون لها تأثير إيجابي على حياة الملايين في العالم النامي.

ولهذا السبب سنظل ننادي بإدخال إصلاحات على نظام التجارة العالمي ولا سيما في إطار منظمة التجارة

ولا تزال حكومتي ملتزمة تماما بمكافحة الإرهاب ومرتكبي أعمال العنف على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، فإنها ستتخذ بالطبع كل الإجراءات اللازمة لضمان أن تكون غرينادا شريكا نشطا في هذا الكفاح المشترك.

إن انتشار الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية هو أوضح مثال على التأثير السلبي للحدود المفتوحة على عالم معولم. ومن الواضح أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالنساء والأطفال بحاجة إلى أن تُعالج بطريقة أكثر تنظيما. والتصدي العالمي الفعال حقا لهذه التهديدات وغيرها يتطلب أن تعمل جميع الدول بشكل منسق وبعضها مع بعض. وفي هذا الصدد، تفي حكومتي بالتزامها رغم مواردها المحدودة.

ومنذ أحداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، صدقت غرينادا على جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب والأنشطة المتصلة بها أو انضمت إليها. وتم سنّ كل التشريعات المحلية الملائمة.

ووفد بلادي واثق بأن القضاء على الإرهاب وحده لن يضمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فهو لن يحل المشكلات العديدة المرتبطة بالتخلف الإنمائي، والفقر، والجوع، والمرض، والامية، والبطالة - وهي جميعها تسبب اليأس وتشكل تهديدا للسلم والأمن.

إن عقد اجتماع لتقييم تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) هنا في الأمم المتحدة مؤخرا قد أوضح أن الوباء ما زال يسبب الخسائر الفادحة، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة البحر الكاريبي.

وكما قال زعماء عديدون شاركوا في النقاش، لا يزال هناك الكثير مما يجب فعله في الحرب على هذا الوباء المروع إذا أريد تحقيق هدف إعلان الالتزام بحلول عام

غرينادا الأغلبية العظمى في الأمم المتحدة وتدعو إلى رفع غير مشروط لتلك الجزاءات.

ونحن نعتقد أنه لا يمكن ازدهار المعايير والقيم المقبولة عالمياً والنمو الاقتصادي والرخاء إلا في ظل ظروف عادية. ويحتاج الشعب الكوبي إلى هذه الفرصة.

ويواصل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تصاعده ويجب بذل كل جهد ممكن للعودة إلى خريطة الطريق حيث أهما تظل أفضل أمل لحل المشكلة.

وبالمثل، يشعر وفد بلادي بالقلق إزاء التأثير السلبي للاضطرابات والتوترات الأهلية في جميع أنحاء العالم ولا سيما في العراق وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعم حكومة بلادي جميع الجهود والإجراءات والمبادرات الرامية إلى كفالة عودة الأمور إلى طبيعتها في البلدان والمناطق المعنية. ونحن نحث على التحلي بالصبر والتفاهم والتسامح في التصدي لهذه الحالات الصعبة.

وقد ظلت الأمم المتحدة منشغلة بإصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة لسنوات عديدة. وحينما تأسست الأمم المتحدة قبل ٥٨ عاماً، كان عدد أعضائها ٥١ دولة، وهناك الآن ١٩١ دولة عضواً.

وقد تغير الكثير في ديناميات الجغرافية السياسية التي تمثلها الأمم المتحدة وتعبير عنها. ولذلك، هناك حاجة إلى تغييرات هيكلية ووظيفية في مجلس الأمن والجمعية العامة وهما الجهازان الرئيسيان اللذان لهما أكبر أهمية في الهيئة العالمية.

وفي بداية يباني هذا، أشرت إلى تأخير تنفيذ القرارات الجماعية خاصة فيما يتعلق بموضوع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد عقدت ستة مؤتمرات قمة طوال فترة ١١ عاماً للتصدي لقضايا البيئة والتنمية في تلك الدول الجزرية الضعيفة.

العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات الزراعية وفي خدمات أخرى.

ويدعو وفد بلادي إلى إجراء تخفيض كبير في الدعم المقدم إلى المزارعين في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر نمواً وتصنيعاً، وأيضاً إلى التخلص من العوائق غير الجمركية والعوائق التقنية الأخرى أمام تصدير سلعنا الأساسية.

وفي جهودنا لتنويع اقتصاداتنا وتعزيز خياراتنا لكسب الدخل، نحتاج إلى المرونة في تطوير قطاع الخدمات لدينا وتحريره من الضغوط والشروط، وفي زيادة قيمة منتجاتنا الأساسية، وفي التمكّن من تصدير فواكهنا وخضرواتنا المميزة.

ويمكن لاقتصاداتنا الصغيرة والضعيفة أن تتمكن من البقاء إذا تهيأت الظروف الصحيحة لتسهيل التجارة في منتجاتنا في الأسواق العالمية.

ومن دواعي القلق فشل الاجتماع الوزاري الذي عقده مؤخرًا منظمة التجارة العالمية في كانكون، المكسيك في التوصل إلى حل وسط لقضايا ذات أهمية بالغة. وقد أكدت النتائج بما لا يدع مجالاً للشك أن الفجوة بين الأمم الفقيرة والغنية يتواصل اتساعها.

ويؤيد بلدي فكرة أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل عملها من أجل كفالة أن تسود الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية في جميع المجتمعات المدنية. ومع ذلك، ينبغي أيضاً لهذه الهيئة، من حيث المبدأ، أن تسعى لكفالة اتخاذ إجراءات وتدابير نزيهة وعادلة وصحيحة أخلاقياً بشأن الأمور ذات الأهمية المتساوية.

ويواصل شعب جمهورية كوبا العيش، مثلما ظل يفعل طوال ٤٠ عاماً، تحت حصار مالي وتجاري واقتصادي مفروض من طرف واحد. وقد نجم عن ذلك خسائر بشرية ومادية كبيرة وكذلك تجارب شخصية مأساوية. وتؤيد

ما يجمعنا ... نسمح للتباين بأن يستمر بيننا ... ونحن بحاجة إلى أن نسد هذه الفجوة الكبيرة التي تفرقنا بنسيج جديد من التضامن“.

ووفدي مقتنع بأن لدينا الفرصة لبناء وتطوير هذا النوع الجديد من التضامن والشراكة بين الغني والفقير، والكبير والصغير، والقوي والضعيف، في هذه الدورة للجمعية العامة. والفرصة متاحة لنا لكي نغتنمها أو نفقدها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرنسوا لونسيني فال، وزير خارجية جمهورية غينيا.

**السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية):** في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تلقى المجتمع الدولي ضربة على حسده في بغداد بفعل الأعمال البشعة التي تسببت في مقتل حوالي ٢٠ من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الفقيه سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام. وبشنّ قوى الشر هجوماً على رمز رفيع المقام كالأمم المتحدة، فإن هذه القوى كانت تعتزم تدمير العزيمة الصارمة لمنظمتنا على القيام بمهمتها في صون السلام والأمن الدوليين.

وتثبتت تلك الجرائم الشنيعة مرة أخرى حدة الإرهاب في جميع أشكاله، كما تشدد على الحاجة الماسة إلى أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد تضامنه من أجل إيجاد السبل والوسائل للقضاء على هذه الآفة، التي تبقى أحد أكبر التهديدات للتطور المنسجم للبشرية. ويشجب وفدي بشدة تلك الأعمال الحقيرة كما يجيب ذكرى الضحايا. ويجدد وفدي للأمين العام، السيد كوفي عنان، التعاطف الصادق لشعب غينيا وحكومتها، لا سيما تعاطف فخامة الجنرال لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا.

ويود وفدي أيضاً أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن امتنانه العميق للسيد عنان على الشجاعة والفعالية اللتين

ولم تف البلدان المانحة بمتطلبات تلك الشراكة. فمعدلات المساعدة الرسمية للتنمية تتواصل انخفاضاً، كما انخفض معدل المساعدة المتعددة الأطراف انخفاضاً كبيراً. وبعد عشر سنوات، من المقرر عقد اجتماع آخر رفيع المستوى في موريشيوس عام ٢٠٠٤ لاستعراض إعلان بربادوس وبرنامج العمل.

ويأمل وفد بلادي أن تُغتنم هذه الفرصة لكفالة التصدي للقضايا ذات الأولوية التي تواجهها الدول الصغيرة على نحو يعطي أملاً للملايين الذين تعتمد حياتهم على التزام بالقضايا التالية: تحسين استعدادها لمواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية والانتعاش بعدها، والتصدي لمشكلة تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر الذي يمكن أن يغمر البلدان الساحلية المنبسطة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنع تفاقم مشكلة نقص المياه العذبة، وتطوير الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على النفط المستورد الغالي الثمن وإدارة نمو السياحة لحماية التكامل البيئي والثقافي لبلادنا.

ومناشدة وفد بلادي لهذه الدورة للجمعية العامة موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لإظهار الالتزام الكامل بالعملية بأسرها بغية استكمال جهود تنفيذ الالتزامات الهامة المعلقة.

وعلى الرغم من عدم التأكد من التمويل الملائم للتنفيذ، يظل وفد بلادي على ثقة، سيدي الرئيس، بأنه بفضل قدرتكم على القيادة وتحقيق توافق في الآراء وبنائه ستعرف هذه الدورة الثامنة والخمسون بأنها الجمعية العامة للتنفيذ.

ومثلما صرح الأمين العام كوفي عنان مؤخراً:

”نعيش جميعاً على الكوكب نفسه، وهب علينا الرياح نفسها، وتؤثر علينا تيارات التغيير نفسها. ولكن بدلاً من التصرف على أساس

ونود أن نشيد بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللأمم المتحدة اللتين مكّنتنا من تأمين وقف لإطلاق النار ومن تحقيق اتفاق السلام الشامل في أكرا، وبالتالي فتحنا الطريق أمام تشكيل حكومة انتقالية ومصالحة وطنية. ويناشد وفدي المجتمع الدولي أن يقدم دعما فعالا لتنفيذ اتفاق أكرا، حتى يتمكن الليبريون في نهاية المطاف من تحقيق المصالحة فيما بينهم ومعالجة إعادة إعمار بلدهم في ديمقراطية متجددة.

وينبغي مساندة العمل المشترك الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والشركاء في ميدان التنمية بغية نشر القوة المتعددة الجنسيات، وضمان صون السلام في ليبريا والترحيب به. وقد أثبت إنشاء هذه القوة لمواصلة تحقيق الاستقرار أنه أمر حيوي لتيسير تنفيذ اتفاق السلام الشامل وللمتمكين من القيام ببرنامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ولتشجيع عودة اللاجئين وتحقيق المصالحة الوطنية.

ومع ذلك، يبقى بلدي مقتنعا بأنه لا بد من مساهلة مرتكبي الجرائم البغيضة عن أعمالهم. لذلك السبب، فإننا نؤيد تأييدا ثابتا قرارات المحكمة الخاصة بسيراليون في مكافحتها للإفلات من العقاب. فذلك مطلب أخلاقي وسياسي.

وفي كوت ديفوار، يحث وفدي جميع الأطراف على السعي إلى الحوار بغية التنفيذ الفعال لاتفاق ليناس - ماركوسيس وبالتالي تحقيق المصالحة الوطنية.

وفي غينيا - بيساو، فإن التطورات الأخيرة التي كانت خطيرة فعلا بسبب أعوام من عدم الاستقرار السياسي والأزمة الاقتصادية جعلت الحالة أكثر ضعفا. ويدعو وفدي إلى هئية ظروف أفضل للعودة العاجلة إلى الحياة الدستورية، الحيوية لإنعاش ذلك البلد الشقيق.

يوجه بهما مصير المنظمة. وستبذل حكومة جمهورية غينيا جهودا سخية تعزز تأثير الأمم المتحدة، التي، لا حاجة إلى القول، أن تبقى الإطار الأساسي للعمل المتضافر في إدارة العلاقات الدولية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن أحرّ تهاني وفدي لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم بمجداة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وإذ نقدر حنكتكم الكبيرة، فلا شك في أنكم ستتابعون بمهارة عمل سلفكم، السيد يان كافان، الذي كان تفانيه وحنكته محل تقدير كبير خلال الدورة السابقة.

وما زالت أفريقيا، حيث يعيش أكثر من ثلث سكان العالم في فقر مدقع، للأسف، مسرحا لحروب بين الإخوة، تؤدي آثارها السلبية إلى تقويض السياسات الإنمائية لدولها. وبغض النظر عن الحالة المريعة، فإن تقدما ملحوظا يجري إحرازه في إطفاء بؤر التوتر. وقد بعث الأمل من جديد في غرب أفريقيا.

ويجري تحقيق الاستقرار في سيراليون، بفضل المساعدة النشطة من المجتمع الدولي، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، بفضل وطنية أبناء سيراليون وتصميم قادتهم على طي صفحة الحرب. وبلدي، إذ يعرب عن تقديره لاحترام معايير سحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، يرى أن نجاح تلك الخطة سيتوقف على تقديم المزيد من المساعدة إلى سيراليون، فضلا عن استعادة سلطة الدولة على نحو فعال في جميع أنحاء أراضيها.

وفي ١١ آب/أغسطس، يبدو واضحا في ليبريا، بعد رحيل الرئيس تشارلز تيلور، أن عصرا جديدا يبرز في ذلك البلد، الذي شوهته ١٤ عاما من الحرب بين الإخوة، مما يعد بالخير للمنطقة دون الإقليمية بأسرها - لا سيما حوض نهر مانو، الذي تعرضت تنميته الشاملة للخطر لوقت طويل.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يقدر بلدي التزام السلطات الجديدة بتعزيز العودة إلى الشرعية الدستورية في سياق الإدارة بالتراضي.

وفي القرن الأفريقي، فإن الالتزام الدائم والملزم لإثيوبيا وإريتريا فيما يتعلق بترسيم الحدود يمثل مقدمة لعودة السلام بين البلدين. وفيما يتعلق بالصومال، يأمل وفدي أن يمكن مؤتمر مباحثي في كينيا من التغلب على التناقضات السابقة وإعادة السلام الشامل والدائم.

ولا يفوتني أن أتناول المسألة الشائكة للصحراء الغربية، التي حشدت طاقات المجتمع الدولي لفترة عقود. وتبقى جمهورية غينيا، التي دعت دوماً إلى إيجاد تسوية سلمية للمسألة، مقتنعة بالحاجة الماسة إلى التوصل إلى تسوية سلمية تحت إشراف الأمم المتحدة - وهي الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تضمن تسوية عادلة ودائمة تكون مقبولة بشكل متبادل لجميع الأطراف.

ويرتبط مستقبل قارتنا ارتباطاً وثيقاً بالسلم والأمن الدوليين، ولهذا سواصل الإعراب عن قلقنا البالغ بشأن الصراعات التي تسبب اضطرابات في أجزاء العالم الأخرى.

أولاً، في الشرق الأوسط، أثار نشر خارطة الطريق، التي وضعتها المجموعة الرباعية، وتنفيذ الجماعات المسلحة الفلسطينية وقفاً للنار من جانب واحد بواعث الأمل فينا. وهذه الآمال، للأسف، يهددها استئناف دورة العنف. ونحن معاً علينا واجب تاريخي لإنقاذ السلام. ويجب على المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية أن يعملوا كل ما في وسعهما لإعطاء زخم جديد للحوار بين الأطراف. وعلى كل من الفلسطينيين والإسرائيليين الالتزام باحترام تعهداتهم من أجل كسب الثقة المتبادلة.

وتولي غينيا أهمية كبيرة لإعادة السلام الدائم في منطقتنا دون الإقليمية. فقد دفعت ثمنا باهظاً من حيث عدم الاستقرار، الذي أعاق نتائجه السلبية تقدمها.

وبالرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة على نحو خاص، وهي حالة تتسم بانخفاض حاد في أسعار البوكسيت والألومنيوم والارتفاع الحاد في سعر النفط، ما زالت غينيا تعالج عبء اللاجئين والأشخاص المشردين. وأود أن أؤكد من جديد نداء حكومة غينيا إلى مجتمع المانحين من أجل تقديم المزيد من المساعدة في إدارة اللاجئين والأشخاص المشردين، ومن أجل تعزيز قدرات بلدنا على متابعة برنامجه لمكافحة الفقر بينما يقوم بتعزيز الإنجازات الديمقراطية.

وأود أن أتناول الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، حيث توجد آفاق واعدة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالرغم من الأزمة الإنسانية في الجزء الشرقي منها، أحرز تقدم كبير، لا سيما في سياق الفصل بين القوات المسلحة الأجنبية وعملية التسريح وإعادة الإدماج الحاليين. ويحدونا الأمل في أن تبذل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية أقصى ما في وسعها للمحافظة على سلامة أراضي البلد ولتشجيع عودة الحياة الدستورية العادية.

ويناشد وفدي المجتمع الدولي أن يدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها، التي عززها قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣).

وفي بوروندي، يرحب وفدي بالنتائج المشجعة التي تحققت في تنفيذ اتفاق أروشا، كما يناشد جميع الأطراف إنهاء أعمال القتال بغية توطيد السلام الذي ما زال هشاً، وتعزيز المساعدة الإنسانية.

إرادة سياسية، حتى يعودوا إلى طاولة المفاوضات على أساس الخطة المنقحة.

إن الفقر، والصراعات المسلحة، وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، عقبات كبرى لا تزال تعترض تحقيق السلام والأمن والتنمية. ويعتمد ضمان السلم والأمن الدوليين على التزامنا بالقضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأيضاً على أنشطة المرتزقة، وكلها تشعل الصراعات، وخصوصاً في أفريقيا.

ومما يؤكد هذا بشكل خاص أن الدول الأعضاء التي عقدت في هذه القاعة ذاتها، في تموز/يوليه، الاجتماع الأول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، تمكنت من تقدير الآثار المدمرة للأسلحة الخفيفة، التي لا يزال ضحاياها الرئيسيون، للأسف، من النساء والأطفال. ويؤكد وفد بلدي من جديد نداء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تقديم مساعدة مالية كافية لتحقيق التنفيذ الفعال للوقف الاختياري للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويدعو أيضاً إلى التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٤٦٧ (٢٠٠٣) المتخذ في نهاية حلقة العمل التي نظمها بلدي، عندما كان يتولى رئاسة المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٣ بشأن موضوع "انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة: الأخطار التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا".

والزعماء الأفارقة، إذ يدركون مسؤولياتهم الرئيسية عن إنعاش القارة، يواصلون بذل جهودهم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بشكل فعال. والالتزامات

ووفد بلدي مقتنع بأن أية تسوية شاملة ودائمة للأزمة في الشرق الأوسط تنطوي بالضرورة على معالجة الجانبين اللبناني والسوري، وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وغينيا، التي كانت دائماً في الطليعة لدى الدفاع عن الكفاح المشروع من أجل القضايا العادلة، تحيي الدور التاريخي الذي يقوم به الرئيس ياسر عرفات لاستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الشهيد. وهنا نؤكد مجدداً معارضتنا القوية لأية محاولة لتقويض سلامته السياسية أو الجسدية، ونعرب مرة أخرى، عن تعاطفنا معه وتأييدنا له. ونشجع أيضاً رئيس وزراء فلسطين الجديد، السيد أحمد قريع، على أن يبذل قصارى جهده لتهيئة الظروف المؤاتية لحوار يرمي إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وفيما يتعلق بمسألة العراق الذي يمر بمرحلة حاسمة من أجل مستقبله، يشجع وفد بلدي الأمم المتحدة على مواصلة وتعزيز بعثتها للسلام ومهمتها لإعادة البناء ولتقديم المساعدة الإنسانية، حتى يمكن للعراقيين أن يتولوا مصير بلدهم في وحدة وديمقراطية.

وبالنسبة إلى أفغانستان، من الضروري أن يزيد المجتمع الدولي مساعده، وعلى وجه الخصوص في مجالات الأمن والمساعدة الإنمائية، وذلك لدعم الإدارة الانتقالية في تنفيذ اتفاق بون.

أما بشأن شبه الجزيرة الكورية، فيحث وفد بلدي الطرفين على بذل جهودهما لتحقيق إعادة التوحيد السلمي المستقل للكوريتين، ولتسوية المسألة النووية بالحوار.

وتؤكد الحكومة الغينية من جديد التزامها بمبدأ صين واحدة. وترحب بالجهود التي تبذلها جمهورية الصين الشعبية لضمان السلم والأمن الدوليين.

وفيما يختص بالأزمة في قبرص التي لا يزال حلها متوقفاً بالرغم من عزم الأمين العام، ناشد الطرفين أن يبديا

لضمان تنمية البشرية. ولتحقيق هذا، يجب أن نؤكد من جديد وحدتنا ونعزز تعددية الأطراف لتمكين منظمنا المشتركة من التصدي للتحديات التي يتعرض لها السلم، والأمن، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وتدلل التطورات الأخيرة في الحالة الدولية على مدى بقاء الأمم المتحدة الإطار الفريد من نوعه للتشاور والعمل المتضافر في إدارة الشؤون العالمية. ولذلك، فإن تعزيز دور وقدرات الأمم المتحدة أساسي الآن أكثر من أي وقت مضى لتقديم حلول منصفة ودائمة وعادلة للمسائل ذات الأهمية الكبرى. ويقدر وفد بلدي الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وتنشيط عمل الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، نؤيد توصية الأمين العام المتعلقة بإنشاء فريق رفيع المستوى لاقتراح سبل تعزيز الأمم المتحدة بإصلاح مؤسستها.

إن كل هذه الخطوات للمساعدة على تحسين فعالية المنظمة يجب أن يعززها، بطبيعة الحال، إصلاح حقيقي لمجلس الأمن لجعل عضويته أكثر تمثيلاً، وهذا سيمكن من تعزيز شفائيتها وإعطاء كل الدول، كبيرها وصغيرها، الفرصة ليكون لها صوت هناك، وبالتالي، للمساهمة في بناء عالم متجدد.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للأونرابل نولسون غيفت، وزير خارجية جمهورية ترينيداد وتوباغو.

**السيد غيفت (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية):** إنه لشرف فريد حقاً لي أن أعرب لكم، سيدي، والحكومة وشعب دولة سانت لوسيا الشقيقة العضو في الجماعة الكاريبية عن أحرّ تهانينا، بمناسبة انتخابكم للمنصب السامي، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ونحن واثقون من أن الجمعية، بخبرتك

المقطوعة في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي في مابوتو جزء من هذه العملية. وترحب غينيا بدعم المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص بلدان مجموعة الثمانية، للاتحاد الأفريقي وبرنامجه، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ونرحب أيضاً بالمبادرات التي اتخذها الشركاء الإنمائيون لزيادة المساعدة العامة، وتخفيف الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق.

وترحب غينيا بالترتيبات المفيدة أيضاً التي خططت لها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والتدرن الرئوي والأمراض الوبائية فضلاً عن انعدام الأمن الغذائي. وهذه الجهود التي نشجعها، عززها دون شك الاتفاق الأخير في منظمة التجارة العالمية لتمكين أشد البلدان فقراً من الحصول على الأدوية الرديفة، وبالتالي، التصدي للمأساة الصحية التي تتمثل في وفاة ستة ملايين شخص سنوياً نتيجة لتلك الأمراض الوبائية الثلاثة وحدها.

ومع ذلك، يأسف وفد بلدي لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون. ونحن لا نزال مقتنعين بأن المجتمع الدولي سيواصل المناقشة، بهدف زيادة إدماج الاقتصادات الأضعف في نظام التجارة العالمية. ومن الضروري أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن تكون العولمة أفضل إدارة وأقل ظلماً. ويجب أن يكون الصالح العام جوهر شواغلنا.

ولا يزال الطريق أمامنا طويلاً ومليئاً بالعثرات. وبيّن استعراض منتصف المدة أنه فيما يتعلق بأفريقيا على الأقل، ليس هناك تفاؤل كبير بشأن تحقيق أهداف إعلان الألفية. ونأمل أن يكون بالإمكان ترجمة روح التضامن التي لا تزال تتطور على مستوى المجتمع الدولي إلى أعمال ملموسة وتحفز الجميع على العمل، حتى تعترف الأجيال المقبلة بكفاحنا

أثناء أداء مهمتهم الإنسانية في العراق من جراء تفجير مكتب الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وسنظل دائماً نذكرهم في صلواتنا، وكذلك غيرهم ممن قدّموا على مر السنين أعلى تضحية في أثناء خدمتهم المتسمة بنكران الذات للمنظمة، ومن خلالها للبشرية. ونحن نرى أنه ينبغي النظر في إقامة نصب تذكاري يليق بهم هنا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، تكريماً لجميع من وهبوا أرواحهم في الميدان خدمةً للأمم المتحدة.

لا يمكن للأمم المتحدة أن تتصل من مسؤولياتها العالمية ولو كان ذلك في مواجهة عمل وحشي مثل هذا. ونحن مقتنعون تماماً بأن الأمم المتحدة التي تمخض عنها الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية، والتي تمثل الأمل الجماعي للبشرية في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، لا بد وأن تكون على مستوى هذا التحدي الصعب، بل ولا بد من أن تواصل أداء دور أكثر أهمية تأخذ فيه بنهج استباقي إزاء إدارة شؤون العالم، ولا سيما فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

ويكمن التحدي المائل أمامنا في إرساء السلام والأمن في العالم. ويهم هذا الأمر بصفة خاصة الدول الصغيرة التي عليها أن تعتمد على سيادة القانون على الصعيد الدولي، وعلى التقيد الصارم من جانب جميع الدول بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى آلية الأمن الجماعي المتمثلة في مجلس الأمن، من أجل كفالة حقها في وجود آمن في ظل السيادة والسلام. ومن ثم، علينا أن نعمل على تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء المعمورة، وكذلك تعزيز قدرة الأمم المتحدة على المشاركة في كل من منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات العالمية التي تخل بالسلام والأمن. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بالنهج المتعدد الأطراف وتتعهد به في سياق الجهود الجماعية التي نبذلها لبلوغ تلك الغايات.

وتحت قيادتكم الواقعية، ستتصدى بأسلوب صحيح للتحديات العديدة والمختلفة التي تواجه المجتمع الدولي.

ووفد بلدي على ثقة، كذلك، سيدي، بأن منظور الدول النامية الذي ستضفيه رئاستكم على مداواتنا سيبرز محنة الضعفاء من بيننا، فيما نكافح من أجل مواءمة أنفسنا مع العلاقات الدولية المعاصرة.

السيد الرئيس، اسمحو لي بالإعراب عن ارتياحنا للقيادة الذكية التي مارسها سلفكم، معالي السيد يان كافان، ممثل الجمهورية التشيكية، وللمبادرات الكثيرة التي طرحها خلال مدة رئاسته، بما في ذلك المبادرات في مجالات الدعم المؤسسي، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، في محاولة لاستعادة هذه الهيئة دورها المركزي، على نحو ما يقتضيه الميثاق. كما أشيد بالنهج الاحتوائي الذي يتبعه إزاء الدعوة، حسيماً تشهد به زيارته القصيرة، وإن كانت مثمرة، إلى ترينيداد وتوباغو في شهر شباط/فبراير من هذا العام، من أجل الدخول في حوار قصير وتفاعل رفيع المستوى مع رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية بشأن أعمال الجمعية وبعض القضايا الرئيسية المعروضة على هذا المنتدى العالمي فيما يتصل بالدول الصغيرة.

ولا يفوتني أن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على أدائه الرائع في مواجهة الأزمات العديدة التي نشأت منذ آخر جلسة لنا. وكلنا ثقة في استمرار قيادته لهذه الهيئة العالمية الفريدة. ويود وفدي أن يؤكد له دعم حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو الكامل لجهوده الدؤوبة من أجل كفالة استمرار أهمية الأمم المتحدة في إطار السعي إلى بلوغ أهداف المنظمة وتحقيقها.

وتتضم ترينيداد وتوباغو صوتها إلى صوت بقية أطراف المجتمع الدولي في الإعراب عن أسفنا العميق للخسائر المأساوية التي لحقت مؤخراً برجال ونساء الأمم المتحدة في

وبالطبع فإن التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين لا تنبع من الجهات الحكومية وحدها، فأنشطة جماعات الجريمة المنظمة، الضالعة في تجارة المخدرات غير المشروعة والاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في بعض الدول، على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد على جميع الأصعدة.

ومنذ الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وحدثت الحكومات في كافة أنحاء العالم صفوفها بمزيد من العزم لتدوين الإرهاب، وسعت إلى تفعيل جميع التدابير المتوخاة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق الانضمام إلى جميع المعاهدات الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. بيد أنه على المجتمع الدولي أيضاً أن يوجه اهتمامه مرة أخرى إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة التي أصبحت الآن ظاهرة عالمية، بغية التخفيف من وطأة الشواغل الأكثر إلحاحاً التي تشكل أساساً لأعمال الإرهاب، إن لم يكن تبديد هذه الشواغل تماماً.

وحتى مع استمرار إصرارنا على محاربة الإرهاب، والتركيز على المسائل التقليدية المتعلقة بالسلام والأمن، يجب أن نحرص على ضرورة إحراز تقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها، والتي حددها قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. ولا تقتصر التحديات التي نواجهها على مسألتَي السلام والأمن حسب تعريفهما بالمعنى التقليدي. بل إن النجاح في معالجة التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين قد يتوقف في نهاية المطاف على التقدم الذي نحرزه في التغلب على الفقر وفي التعامل مع الظلم والتعصب والحرمان والأمراض من قبيل الملاريا والسل ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولا يوجد مكان أشد حاجة إلى السلام والأمن من الشرق الأوسط. فمن الواضح أن إقرار السلام العادل والدائم هو أمر يخدم مصالح كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين لا ينفكون يشهدون الموت والدمار في مجتمعيهما، والذين يرون اقتصاديهما، وكانا يبشران يوماً بالخير، يدمرهما انعدام الاستقرار دون هوادة في المنطقة. وما زال السلام أمراً بعيد المنال، على الرغم من الجهود المثلى الأخيرة المبذولة من جانب المجموعة الرباعية التي تتمتع خارطة الطريق التي وضعتها، من أجل اتخاذ خطوات محسوبة ومتبادلة في إطار زمني محدد، بدعم الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي.

ولا يمكن أن يتحقق السلام والرخاء في تلك المنطقة دون توافر الإرادة السياسية لدى قادة الصراع من كلا الجانبين. كما يستحيل إحراز أي تقدم على طريق السلام دون بذل جهود مركزة ومتواصلة من جانب المجتمع الدولي لتوفير الدعم السياسي اللازم للطرفين المعنيين مباشرة. ويرى وفدي أنه ينبغي، في ظل الظروف الراهنة، إيلاء النظر في نشر قوة للأمم المتحدة حتى يمكن اتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة مقبولة للطرفين، مما يفسح المجال أمام إعادة قدر من الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

أما في العراق، فلا بد أن تتمثل أهداف المجتمع الدولي في هذا الوقت في إعادة إقرار مناخ من السلام والأمن وهيئة الظروف اللازمة لكي يبني الشعب العراقي مجتمعاً يسوده السلام والأمن والرخاء. وللأمم المتحدة دور رئيسي يتعين أن تؤديه فيما يتعلق بكل من بناء الدولة، والتحول السياسي في العراق. ومن ثم، فإننا ندعو إلى زيادة التماسك فيما بين أعضاء مجلس الأمن، ونحثهم على اتخاذ ما يلزم من تدابير لتحقيق المصالح الأمنية لجميع من يعينهم الأمر، حتى يمكن إخضاع هذه الحالة لمعايير الشرعية السياسية الدولية ومن ثم إطلاق العنان لتطلعات الشعب العراقي.

القائل بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة سواء من حيث البيئة أو التنمية.

كذلك اعترف مؤتمر قمة جوهانسبرغ بأنه رغم استمرار الدول الجزرية الصغيرة في تقدم الركب على الطريق المؤدي نحو التنمية المستدامة، فإن التفاعل بين بعض العوامل الضارة، من قبيل صغر حجمها وهشاشتها وانعزالها وضعفها، ما زال يفرض عليها قيوداً متزايدة.

لهذا السبب، فإن ترينيداد وتوباغو ستستضيف في الأسبوع القادم الاجتماع التحضيري الإقليمي لدول الكاريبي الجزرية الصغيرة النامية، وهو أحد أربعة اجتماعات إقليمية تعقدها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحديد وإعداد مدخلات التنمية لاستعراض برنامج عمل بربادوس. وقد كان تنفيذ برنامج العمل هو أضعف حلقاته. وقامت الدول الجزرية الصغيرة النامية بالدور الريادي في الجهود التي بذلناها لتحقيق التنمية المستدامة. إلا أننا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي.

ونحن واثقون بأن الاجتماع الدولي لاستعراض برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في موريشيوس عام ٢٠٠٤، لن يَمَكِّننا من أن نقيّم على نحو أفضل برنامج عمل بربادوس فحسب، ولكنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز مستوى الالتزام السياسي من جانب المجتمع الدولي وزيادة مساعدته المالية والفنية التي يقدمها إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن أكثر ما يقلق حكومة ترينيداد وتوباغو، وفي الحقيقة جميع حكومات الجماعة الكاريبية، استمرار شحن النفايات النووية عبر البحر الكاريبي. والتأكيد مجدداً على وجود إجراءات وقاية لا يشكّل ضمانات تحمي اقتصاداتنا ونظمنا الإيكولوجية من التأثير المدمر المحتمل لأي حادث.

ويمثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد المخاطر غير التقليدية التي توشك أن تصبح أزمة عالمية. ومع أن أفريقيا لا تزال أكثر المناطق تضرراً، فالمرض يتفشى بسرعة في آسيا وفي أوروبا الشرقية. وفي منطقة الكاريبي، ولا يفوقها في معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سوى أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، يشكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحدياً كبيراً للتنمية يهدد بإلغاء سنين من المكاسب الإنمائية البشرية المكتسبة بشق النفس وزيادة مستويات الفقر. وقد اختتمت الجمعية العامة من فورها مناقشة رفيعة المستوى عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويثق وفدي بأن تلك الجلسة ستوفر الحافز الضروري وترسي الأساس لمزيد من الدعم المجدي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وما لم يتقدم من لديهم القدرة على المساهمة لتوفير موارد إضافية، فسوف تهدر أرواح كثيرة أخرى لا محالة.

بدون مناخ دولي يسوده الأمن والسلام، وفي غيبة الجهد المتصل من جانب شركائنا الإنمائيين للوفاء بالالتزامات التي قطعوها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، لن يكون لأفريقيا نهوض اقتصادي شامل ذو مغزى ومتصل في سعيها لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولن يكون هناك هذا النهوض لأقل البلدان نمواً، أو للبلدان غير الساحلية، أو للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

ولا تزال ترينيداد وتوباغو تعلق أهمية كبيرة على ضرورة إيلاء اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي للتحديات والمشاكل الفريدة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية ولتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تنفيذاً كاملاً وفعالاً. ولهذا السبب شاركنا بنشاط العام الماضي في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وكان من دواعي سرورنا أن خطة تنفيذ جوهانسبرغ عززت الرأي

متميزة فحسب. ويجب أن نتجنب الاستمرار في تهميش الدول الضعيفة بيننا. وفي ضوء الدور الرئيسي الذي تؤديه التجارة في تحقيق التوسع الاقتصادي، فإن فشل اجتماع منظمة التجارة العالمية الأخير في كانكون في التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا حساسة بالنسبة للبلدان النامية لا يشير بخير لمستقبل رفاهنا الاقتصادي ولا للرفاه الاقتصادي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ونأمل في توفر قدر أكبر من المرونة من جانب البلدان المتقدمة النمو شريكنا في المفاوضات في جنيف في كانون الأول/ديسمبر القادم وهذا ضروري لتحقيق أي تقدم.

والسعي لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب لا يمكن فصله عن الرغبة العارمة لدى جميع الشعوب في أن تعيش بحرية دون خوف على أرواحها. ويبرز تنوع مجتمعاتنا الديني والعنقي المتنامي الحاجة الدائمة إلى الاحترام المتبادل والتسامح مع التنوع الذي تتسم به الآن مجتمعات عديدة. فالتعصب وعدم الاحترام غدياً مرة أخرى في حياتنا جرائم الإبادة الجماعية المروعة، وهي جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

ولمنع ارتكاب مثل هذه الجرائم في المستقبل، وللتصدي للاعتداءات الصارخة على حقوق الإنسان وحرية الفرد، بما فيها الحق في الحياة وحرية الفرد وأمنه، أنشأ المجتمع الدولي المحكمة الجنائية الدولية، التي حققت هذا العام تقدماً كبيراً في إنشاء أجهزتها الرئيسية، من خلال انتخاب قضاةها ورئيس دائرة الادعاء العام ونائب المدعي العام فيها وقلم المحكمة.

والمحكمة الجنائية الدولية لا تمثل عدالة المنتصر، ولكنها تمثل رمزا أخلاقيا عالميا تتشاطره جميعاً يقوم على أساس المبدأ الأساسي المتمثل في أن الأفراد الذين يرتكبون

لذلك، فإننا نناشد الدول المعنية مرة أخرى أن تتوقف عن هذه الممارسة.

أظهرت الأحداث الأخيرة أيضاً التحديات التي تواجه العديد من البلدان في مجال الحكم. وحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو، التي انتخبت في انتخابات متعددة الأحزاب أجريت مؤخراً وكانت انتخابات سلمية وحررة وعادلة، ملتزمة بتشكيل حكومة تتسم بالكفاءة والشفافية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتفويض الحكومات على المستوى المحلي بإدارة الموارد واتخاذ القرارات، ومشاركة جميع مواطنيها على نحو مفيد في صنع السياسة العامة.

وحددت الحكومة لنفسها أيضاً هدف أن يصبح البلد متقدماً النمو بحلول عام ٢٠٢٠، لتوفر لجميع مواطنيها بحلول هذا التاريخ مستوى حياة عالي الجودة في جميع الميادين، بما فيها التعليم والصحة والعمالة والإسكان والنقل والاتصالات والمياه والكهرباء. وتأمل هذه الحكومة أن تحقق هذا الهدف بتخصيص جزء كبير من ميزانيتها الوطنية لبرامج تنمية الموارد البشرية والبنى الأساسية الاقتصادية والتنمية المؤسسية، وللبرامج الاجتماعية الموجهة نحو القضاء على الفقر.

إلا أنه لن يتسنى لنا تحقيق أهدافنا الوطنية إلا إذا استكملت جهودنا المحلية بجهود تبذل على صعيد دولي لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الاقتصاد الدولي، وتوزيع الموارد بين الدول على نحو أكثر إنصافاً، وتشاطر منافع التجارة الحرة على نطاق أوسع، لا سيما بالنسبة للبلدان التي يضعها إدماجها في الاقتصادي العالمي في وضع غير مؤات بالنسبة لشركائها من البلدان المتقدمة النمو. والفرص الجديدة التي أتاحتها العولمة وتحرير التجارة، والتي نرى أنها قوة إيجابية من أجل الخير، ينبغي أن تتاح للجميع لا لفئة

وتتوقع أن تتخذ توصيات اللجنة النهائية شكل اقتراحات محددة لتعديل الميثاق تحظى بأوسع دعم ممكن من المجتمع الدولي على أعلى المستويات السياسية. ويجب أن يكون الهدف النهائي لعملية الإصلاح تعزيز الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات العالمية الجديدة.

ويجب أن نضمن أيضاً إصلاح مجلس الأمن الذي استحق منذ زمن طويل. فتوسيع عضوية مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلاً لا يمكن إلا أن يعطي المجلس والمنظمة ككل مزيداً من الشرعية.

والأهم من ذلك أننا يجب أن نعزز تمكين الجمعية العامة، وهي أكثر تمثيلاً من جميع أجهزة الأمم المتحدة، لكي تقوم بدورها بفعالية أكبر، بوصفها جهاز المنظمة الرئيسي للمداولات وصنع السياسات العامة.

ولا تتوفر لأية مؤسسة أخرى الشمولية أو الشرعية التي تتوفر للأمم المتحدة. ولذلك، يجب ألا ندخر جهداً لجعلها آلية أكثر فعالية من أجل خدمة جميع شعوب العالم.

وفي الختام، تتطلب الحالة الدولية الصعبة قدرًا أكبر، وليس أقل، من التعاون الدولي في التصدي للتحديات التي لا حصر لها التي تجابه البلدان الكبيرة والصغيرة. ويجب أن نسعى لتنفيذ بسرعة سياسات جديدة وسياسات أفضل موجهة نحو منع نشوب صراعات مسلحة. ويجب أن نستفيد استفادة كاملة من الفرص القليلة التي تتيح نفسها لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي. ويجب أن نظهر الإرادة السياسية اللازمة للحفاظ على بيئة دولية تنعم بالسلام والأمن تؤدي إلى الرقي البشرية كلها وتحقيق رفاهيتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روغاتين بياو، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في جمهورية بنن.

جرائم بشعة في نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة سيقدّمون، بدعم كبير من المجتمع الدولي، إلى المحاكمة أمام هذه المحكمة تحديداً إذا كانت حكوماتهم الوطنية غير قادرة على محاكمتهم، أو غير مستعدة لفعل ذلك.

ولا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بعمل المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بكفاءة وفعالية، وتستنكر جميع الجهود التي تهدف إلى تقويض نزاهتها وتقويض التزام الدول الأطراف فيها بأن تفي بنية حسنة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بحرية من خلال التقيّد بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونحن ندعو إلى تقيّد أوسع من جانب جميع الدول بهذا النظام الأساسي، على أمل أن يطبق على صعيد عالمي في يوم من الأيام. فالالتزام الشامل من جانب جميع الدول بالسعي للقضاء على ثقافة إفلات مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة من العقاب، هو وحده الذي سيتصدى بنجاح لهذه الحوادث المروعة المستمرة في تشويه عالمنا.

ولقد أشار عدة متكلمين في هذه المناقشة العامة إلى وجود أزمة في تعددية الأطراف وإلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر صلة بحقائق عالمنا المعاصر. وفي هذا السياق، ترحب حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بالدعوة التي وجهها الأمين العام في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى إعادة هيكلة تامة لهيكل الأمم المتحدة المؤسسي الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إصلاح وتعزيز أجهزتها الرئيسية. ونيته المعلنة في أن يأخذ بنهج يقوم على تشكيل لجنة من الشخصيات البارزة تحظى بدعم حكومة ترينيداد وتوباغو الكامل. ولا نريد في هذا الوقت أن نحكم مسبقاً على نتائج أعمال هذه اللجنة، ولكننا نأمل أن تعترف بالدور الذي تقوم به الدول الصغيرة في الشؤون الدولية.

وكلما باتت الأمم المتحدة مشكوكا فيها، وكلما واجهت تحديا لوجودها بالذات، صمدت وأعدت التأكيد على فائدتها في إدارة الأوضاع بوصفها كفيلة للقانون الدولي.

إن الهجوم الإرهابي ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد، والذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، قد صدم بنين شعبا وحكومة وأثار سخطها بشكل عميق. فالأمم المتحدة لا تستحق هذا النوع من الأعمال الممجية غير المبررة التي ارتكبت ضد موظفيها الذين تقاتلوا من أجل قضية إعادة بناء العراق.

وتكرر بنين تعازيها الصادقة لعائلة السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وكذلك لعائلات جميع ضحايا الانفجار الآخرين. ونعرب لهم مرة أخرى عن تضامننا ودعمنا.

وتؤكد بلادي للأمين العام، السيد كوفي عنان، ومعاونيه على إعجابنا بالشجاعة والإيمان اللذين يؤدون بهما عملهم كل يوم. وهذا الهجوم ينبغي ألا يثبط عزيمتهم الثابتة في الدفاع عن قضية الإنسانية، وينبغي أن يشكل مصدرا جديدا للالتزام ببلوغ أهداف الأمم المتحدة.

ويستند دعمنا للأمم المتحدة والأمين العام إلى التزام بنين بتعددية الأطراف التي كانت ويجب أن تبقى حجر الزاوية في النظام الجديد الذي يكافح المجتمع الدولي من أجل بنائه.

وإذا كان هناك مجال يمكن للأمم المتحدة أن تحقق فيه تقدما في تعزيز فعاليتها، فسيكون ذلك في مجال منع الصراعات المسلحة وإدارتها وتسويتها. وقد أعطت المنظمة معنى حقيقيا لعملها في هذا المجال من خلال التحديد الواضح لطرائق تنفيذ عمليات حفظ السلام.

وبلادي تؤيد نتائج وتوصيات الأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات، ولا سيما في مجال استتصال الفقر،

**السيد بياو (بنن) (تكلم بالفرنسية):** لكم الفخر والاعتزاز، سيدي الرئيس، في توجيه أعمال الجمعية العامة في هذا الوقت حيث تقف الأمم المتحدة على مفترق طرق. وتتميز الحالة الدولية اليوم بالريبة والكرب وخيبة الأمل. وبمواجهتها للعديد من الصراعات والأعمال الإرهابية التي تحرق العالم، ومع التزايد المقلق المستمر للفقر، لا بد وأن نقر بأن نهاية المواجهة العقائدية لم تجلب إلى العالم لا السلم ولا التنمية التي كان يأمل بتحقيقهما الآباء المؤسسون للمنظمة. ولهذا، ومن خلال تقديم أحر التهاني القلبية إليكم على انتخابكم لرئاسة الدورة العادية الثامنة والخمسين، أود على وجه الخصوص الإعراب عن تمنياتي لكم بالجرأة والنجاح في إكمال مهمتكم النبيلة هذه، وأؤكد لكم دعم بلادي، بنن.

ويود وفدي أيضا أن يشيد إشادة حقة بسلفكم، السيد يان كافان، وأن يشكره على النتائج التي حققها خلال رئاسته في تحديد طرائق تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية التي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أهنيء، على وجه الخصوص، الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الجرأة والمهارة والحزم التي من خلالها يدير منظمنا، وهي الأداة التي لا غنى عنها للنهوض بالسلم العالمي وصونه.

ويقر وفدي له بالجميل لثباته في مواجهة الأحداث التي عصفت بمنظمنا خلال هذا العام. فلقد أدرك كيف يوفر النظرة الثاقبة الضرورية، بفضل إيمانه الراسخ بقدرة المجتمع الدولي، في سبيل التصدي على نحو متضافر للمشاكل الملحة في عصرنا فيما يرفض أي تشابك في الأدوار. ولقد أنقذ منظمنا من الازدراء والانهيار.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سو (ميانمار).

السلام بحلول ٢٠١٠، وهي أداة جوهرية للاستقرار السياسي، الذي لن يكون بمقدور أفريقيا معالجة المهام الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدونها. وبعثنا مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا وغرب أفريقيا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه هذا العام أبرزنا الحاجة الماسة إلى جعل وجود هذه الآلية وجودا مستمرا.

إن التطورات التي حصلت في أفريقيا منذ دورتنا السابعة والخمسين، والحقائق التي جمعتها بعثنا مجلس الأمن من الميدان تؤكد على حقيقة لا يمكن التغاضي عنها، وهي أن التعبئة الفعالة للقوات ونشرها السريع في الميدان هو أمر حاسم في إدارة الصراعات المسلحة في أفريقيا، كما هو في واقع الأمر في أي مكان على كوكبنا.

إن الرد السريع للمجتمع الدولي كان حاسما في حالة كوت ديفوار، حيث مكّنت عملية ليكورن ونشر الوحدة العسكرية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من مساعدة الإخوة المتحاربين على إسكات أسلحتهم والبدء بإجراء حوار من أجل الحفاظ على السلامة الإقليمية لكوت ديفوار.

وينبغي ألا تقودنا استعادة الهدوء إلى الاستخفاف بجدية الحالة في كوت ديفوار حيث ما زالت الأزمة السياسية هناك أبعد من أن تكون منتهية. وما زالت المشاكل الرئيسية بحاجة إلى تسوية، ومن المهم الحفاظ على الوجود العسكري الدولي في كوت ديفوار من أجل الحفاظ على الظروف التي تفضي إلى إجراء الحوار فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات ليناس - ماركوسيس بشأن العودة إلى الحياة الطبيعية.

علاوة على ذلك، فإن الرد السريع لدول وسط أفريقيا ونيجيريا جعل من الممكن وضع نهاية للانقلاب في سان تومي وبرينسي وإعادة الرئيس المنتخب إلى السلطة.

والشفافية في مجال التسلح، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل، وتسوية النزاعات سلميا.

إن خطورة الوضع السائد في أفريقيا يضع القارة في مقدمة شواغل المجتمع الدولي. وبالنظر إلى صعوبة مشاكل أفريقيا، فإن على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها واجب زيادة الدعم للمبادرات الأفريقية من أجل عكس مسار الاتجاهات السلبية وتفاذي أي استمرار في زعزعة استقرار القارة.

وخلال مؤتمر القمة الذي عقده الاتحاد الأفريقي مؤخرا في مابوتو، موزامبيق، أبدى بقوة وحزم عزمه على امتلاك الوسائل للتصدي لمشاكله. وانتخب المؤتمر جميع المسؤولين الكبار في لجنة الاتحاد الأفريقي. وينبغي للفريق الجديد أن يسعى لتطوير علاقات الشراكة مع العالم والحفاظ عليها استنادا إلى أولويات أفريقيا. وتأمل بنن أن يتمتع الفريق الجديد بثقة ودعم المجتمع الدولي من أجل استعادة السلام في القارة من خلال إزالة بؤر التوتر المختلفة والنهوض ببرامج التنمية وتنفيذها.

ونشيد أيضا بالأعمال التي تم إنجازها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، التي تجسد الأمل في إعادة تجديد القارة من خلال حشد التعاون الناجم عن تنفيذ النقاط الرئيسية لهذا البرنامج الذي يستند إلى توافق الآراء.

إن الأهمية التي توليها مجموعة الـ ٨ للنهوض بالسلام والاستقرار في أفريقيا تمثل خطوة هامة إلى الأمام. فهذا الالتزام الجديد سيعطي أفريقيا وسائل احتواء الصراعات العديدة والأزمات الكامنة المفعمة بخطر جدي وعواقب لا يمكن تصورها. وبنن على استعداد للتعاون في وضع خطة العمل هذه كي تتمكن أفريقيا من امتلاك قوة أفريقية لحفظ

وفي هذا الصدد، من الضروري للأنشطة الميدانية للأمم المتحدة أن تلقى الدعم من استراتيجيات تقوم على شراكة فعلية مع جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية. ولا بد من المساعدة في تنفيذ مشاريع رئيسية ذات أثر حقيقي على الظروف المعيشية وظروف العمل للسكان بغية القضاء على الفقر. وبالفعل، إن الزيادة السنوية في عدد الفقراء في العالم تزيد من دواعي القلق. كما تدعونا تلك الزيادة إلى التشكيك بشكل أكبر في النظام الراهن للعالم وبالعزم الصادق للمجتمع الدولي - خاصة المتعلق بالمؤسسات التنموية والبلدان الغنية - على مكافحة الفقر وعلى النهوض بتنمية حقيقية ومستدامة.

صحيح أن غياب الديمقراطية، والفساد، وسوء الحكم آفات مأساوية تؤدي إلى تفاقم الفقر وتعرقل عملية التنمية. إلا أنه ما من شك في أن أقل البلدان نموا قد حققت إصلاحات اقتصادية وسياسية شجاعة للغاية على حساب تضحيات جمة قدمتها شعوبها. لذلك لا نزال نشعر بالقلق تجاه المعدل المنخفض لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، وناشد المجتمع الدولي وشركاءنا على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف إظهار المزيد من التضامن والمسؤولية. إن حكومة بلدي تؤيد تأييدا قويا زيادة كبيرة في الموارد المتاحة لمختلف صناديق الدعم، وخاصة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي يعمل من أجل القضاء على الفقر.

وقد انتهت أعمال المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية قبل أقل من شهر في كانون. وبلدي بنن الذي يتولى رئاسة مكتب التنسيق بين أقل البلدان نموا حضر إلى المؤتمر بعزيمة قوية لعقد حوار صريح وبناء مع البلدان المتقدمة النمو. وكان الهدف إيجاد حل للخلل في نظام التبادل التجاري الحر والذي يمنع البلدان النامية وبشكل خاص الأقل نموا من الاستفادة من مزاياها المقارنة في القطاع

وبالمثل، فإن الإجراءات والتدابير الفورية التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقبل مجرد عدة أسابيع في غينيا - بيساو، دفع بمديري الانقلاب إلى الدخول في عملية تفاوض تهدف إلى مرحلة انتقالية قصيرة تؤدي إلى تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية.

إن تفويض إرسال قوة متعددة الجنسيات وقوة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار إلى ليبيريا بموجب الفصل السابع من الميثاق، أعطى إشارة واضحة تجاه عزم المجتمع الدولي على وضع حد للصراع هناك. وأثر تلك الخطوات مشجع جدا، ونرحب بالتوقيع في أكرا بتاريخ ١٨ آب/أغسطس من هذا العام، على اتفاق السلام الشامل.

وأبرزت التطورات السياسية الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل مستمر أهمية الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي حول الوضع في منطقة البحيرات الكبرى.

إن الأحداث المعقدة في أفريقيا تتطلب من الأمين العام أن يقيم حواراً مستمرا مع الزعماء الأفارقة، وأن ينتهج نهجا مشتركة حيال المسائل الهامة. ولهذا ترحب بنن بإنشاء المكتب وتعيين أمين عام مساعد بصفة مستشار خاص لأفريقيا.

إن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة) بصفاتها مبادرة أفريقية حقيقية قد سجل تقدما ملحوظا هذا العام. فقد أصبحت مفصلة بشكل متزايد من حيث وضع البرامج ومن حيث برامجها الخاصة بالزراعة والبيئة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومشاركة المجتمع المدني في هذه المبادرة ما فتئ فعالا في توسيع القاعدة الاجتماعية للشراكة وطريقة لإشراك الشعب في تنفيذها. وتوجه بنن نداء ملحاً إلى المجتمع الدولي لكي يعزز دعمه للشراكة كما فعل في طوكيو في إطار مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية الأفريقية.

إصلاحات هيكلية كبيرة، فمن الضروري بصورة متزايدة أن يتم اقتسام التضحيات المصاحبة لها بشكل عادل. وهذا سيتطلب من الدول الغنية أن تتحمل مسؤولياتها لتعطي شعوب أقل البلدان نموا فرصة للحياة.

في العام ٢٠٠٤ سيحتفل المجتمع الدولي بالعيد العاشر للعام الدولي للأسرة. وسيكون ذلك حدثا مهما يود وفدي أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي إليه بغية تسليط الضوء على دور الأسرة في مجتمعنا والدور الذي يمكن أن تضطلع به في مواجهة التحديات العصرية. وتحقيقا لذلك، تقترح بنين عقد مؤتمر أفريقي إقليمي في العام ٢٠٠٤، وتدعو الأمانة العامة إلى دعم مثل هذا الحدث.

وواجهت بنين على الصعيد الوطني منذ دورتنا الأخيرة تحديين مهمين فيما يتعلق بعملية النهوض بالديمقراطية التي بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٠. فاللامركزية في إدارة أراضينا تم تحقيقها بعد الانتخابات البلدية والعامة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وشكلت تلك الانتخابات ختاما لعملية إصلاح جوهرية لإدارة الدولة في بنين المبنية حاليا على اللامركزية، واستقلالية مالية يديرها عُمَد منتخبون يخضعون للمساءلة أمام الشعب. هذا الإصلاح وفّر الظروف المثلى للديمقراطية على المستوى الشعبي، وسمح للشعب بأن يساهم مساهمة نشطة في إدارة الشؤون العامة وفي أن يصبح بالتالي فاعلا حقيقيا في تنمية المجتمع المحلي. وانتخابات النواب للدورة التشريعية الرابعة جرت أيضا في آذار/مارس ٢٠٠٣. وكان هذان الانتخابان حُرَّين وشفافين وديمقراطيين وتم إجراؤهما في جو يسوده الهدوء والسلام، وقدّما مزيدا من المساهمة في تعزيز إعادة الديمقراطية إلى بنين من جديد.

هذه الإنجازات الكبيرة هي شاهد على حيوية واستقرار مؤسساتنا الوطنية وإسهامها الفعال في التعزيز

الزراعي. والمبادرة التي تقدمت بها بنين وبوركينا فاسو ومالي وتشاد فيما يتعلق بقطاع القطن استهدفت تلك المسألة بالتحديد.

إن التاريخ سيسجل فشل هذا المؤتمر. ومع ذلك، يعتقد وفدي أنه وبرغم الصعوبات التي واجهت مؤتمر كانكون، إلا أنه سمح بتحقيق تقدم في المفاوضات. لقد كان فرصة لأقل البلدان نموا بأن تعرب عن بعض شواغلها وبشكل خاص تلك المتعلقة بمنح الدعم الزراعي للمنتجين غير المنافسين. هذه الممارسة تخنق وبالمعنى الحرفي للكلمة إنتاج القطن في البلدان النامية وبشكل خاص في غرب أفريقيا.

وتود بنين أيضا أن يعاد فتح باب المناقشات لكي تستطيع المفاوضات التجارية التي بدأت في الدوحة فتح آفاق جديدة للتنمية في أقل البلدان نموا. يجب علينا إقرار شفافية الأسعار في السوق العالمية وفتح أسواق من أجل السماح للبلدان التي تستطيع المنافسة أن تنتج وتقوم بتصريف منتجاتها بأسعار مربحة. وهذا أمر هام جدا بالنسبة لبلدان أفريقيا المنتجة للقطن لأن مستقبل هذا القطاع، الذي تم تطويره بكلفة كبيرة بمساعدة المجتمع الدولي، بات على المحك. وستحظى منظمنا بالمصادقية إذا استطاعت إيجاد طريقة تضمن فيها لشعوبنا الحق في الوجود.

من مَنّا على هذه الأرض لم يرتد في الحقيقة رداء من القطن قميصا أو ثوبا أو معزرا؟ من مَنّا لم يستعمل أبدا القطن لتنظيف جرح أو تغطيته؟ إن الاختفاء التدريجي لقطاع القطن سيسبب عواقب ونتائج لا يمكن تصورها بالنسبة لراحتنا في ارتداء الألبسة والاحتياجات الأخرى للبشرية بكاملها. لقد حان الوقت إذا للدول المتقدمة النمو أن تسمع أصوات المزارعين الفقراء الذين يعملون تحت أشعة الشمس وتحت الأمطار في أفريقيا. وبينما قد تتطلب العولمة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي سعيد عبد الله، وزير الخارجية في إريتريا.

**السيد عبد الله** (إريتريا): اسمحوا لي بداية أن أهنيئ السيد جوليان هنت على انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأؤكد لكم باسم الوفد الإريتري على ثقنتنا بأن هذه الدورة تحت قيادتكم الحكيمة سوف تتصدى لكل القضايا والتحديات التي تواجه العالم برؤية واقتدار.

كما أتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقدير وشكر وفدي لسلفكم الموقر، السيد يان كافان، رئيس الدورة السابعة والخمسين، على قيادته لتلك الدورة بحكمة وحنكة نحو النهاية الناجحة. كذلك أتوجه بجزيل الشكر لفخامة الأمين العام، السيد كوفي عنان، لتكريس جهده الحثيث لقضيتي السلام والتنمية، العمودين التوأمين اللذين قام عليهما ميثاق الأمم المتحدة.

إريتريا تحيي وتشكر أيضا المسهّلين والضامنين لاتفاق السلام في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والشركاء والبلدان المساهمة بالقوات والمراقبين، وكذلك الدول المانحة، للمساعدات السخية التي قدموها لضمان نجاح عملية السلام. وتدعو إريتريا الجميع إلى عدم التأثر بالتطورات السلبية الأخيرة وإلى مواصلة تقديم دعمهم لأنه أساسي لتحقيق السلام والأمن في منطقتنا.

وتود إريتريا أن تسترعي انتباه الجمعية العامة إلى التطورات الخطيرة التي باتت تهدد بتدمير عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا. لقد أعلنت إثيوبيا رسميا رفضها الالتزام بالحكم الصادر من قبل مفوضية الحدود، وباتت تهدد بشن حرب عدوانية أخرى ضد إريتريا ما لم تقبل المفوضية بالمطالب والشروط التي وضعتها، وذلك في رسالة موجهة

المستمر للنظام الدستوري في بنن. وهذه الفرصة التاريخية لبنن للتمتع بالسلم والاستقرار في منطقة دون إقليمية تعاني من تكرار الصراعات الداخلية المسلحة تتضمن مسؤولية محددة فيما يتعلق بإسهامنا في جهود المجتمع الدولي من أجل النهوض بالديمقراطية في العالم ومن أجل إعادة السلام إلى البلدان التي تواجه الصراعات وبشكل خاص في أفريقيا.

وتنويها بهذا الالتزام القوي من قبل بنن، عهدت الجمعية العامة إلينا بتنظيم المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ولمدة ثلاث سنوات تقريبا ترأست بنن آلية المتابعة لذلك المؤتمر. وقد تم مؤخرا تحويل تلك الرئاسة إلى منغوليا التي قامت بتنظيم المؤتمر الخامس من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويرحب بلدي بعقد مؤتمر أولان باتور. وسنبقى ملتزمين بمبدأ إجراء تقييم دوري للممارسات الديمقراطية. وسوف لا ندخر جهدا في تنفيذ إعلان وخطة عمل أولان باتور.

إن مشاركة بنن النشطة والفعالة في عمليات حفظ السلام المقررة أو المخولة من قبل مجلس الأمن، تظهر أيضا بوضوح الالتزام القوي لبلدي بالديمقراطية، وبصون السلم والأمن في العالم، وبالتضامن الدولي. ولذلك ينبغي أن ينظر في ذلك السياق إلى ترشيح بنن لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وفي ذلك السياق، ستسعى بنن بعزم إلى تعزيز الشراكة الهامة التي يسعى مجلس الأمن إلى إنشائها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حفظ السلام. وتعمل بنن على تأييد المجتمع الدولي بأسره لكي نحظى بشرف خدمة قضية السلم والأمن الدوليين على هذا المستوى الرفيع.

وقد تسبب تكتيكها المماثل هذا في تعطيل العمل الميداني التمهيدي وتأخير عملية وضع العلامات على الحدود، وكان نتيجة ذلك تضاعف العبء المالي للمجتمع الدولي.

وكما يعلم معظم الأعضاء الآن، فإن رئيس وزراء إثيوبيا قد أعلن في رسالته الموجهة إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، في ١٩ أيلول/سبتمبر، أن عملية وضع العلامات على الحدود "تعاني أزمة الختام". ويكيل رئيس الوزراء السباب والشتم لمفوضية الحدود وينسف قرارها قائلاً إنه "كلياً غير قانوني، غير عادل وغير مسؤول"، ويطالب مجلس الأمن بإقامة "آلية بديلة" للمفوضية لترسيم الأجزاء المتنازع عليها من الحدود. ويتمادى في رفضه ويقترح بأن تحزم قوات حفظ السلام أمتعتها وترحل، ويطلب مباركة واعتراف المجتمع الدولي بالاحتلال الإثيوبي للأراضي السيادية الإريترية.

إن رسالة إثيوبيا الاستفزازية تشكل هجوماً غير مسبوق على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وأهم مضمين ونصوص اتفاقية الجزائر للسلام، وكذلك قرار مجلس الأمن ١٥٠٧ (٢٠٠٣). إنها رسالة مليئة بالكاذب والتشويش في تعاملها مع المبادئ القانونية والحقائق والثوابت التي بموجبها حددت مفوضية الحدود موقع بلدة بادمي.

إن رسالة رئيس الوزراء الإثيوبي تتناقض كلياً مع التصريحات الرسمية لحكومته عندما أعلنت مفوضية الحدود قرارها في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. في ذلك الوقت ناشدت إثيوبيا المجتمع الدولي للضغط على إريتريا لقبول التام بقرار مفوضية الحدود وتطبيقه بإخلاص. كما أعلنت عن تحقيقها انتصاراً قانونياً كاملاً، وتفاجرت بتبنيها "استراتيجية تقاضي ناجحة قامت على أساس أقصى المطالب"، وذلك من خلال المبالغة في مطالبها لتشمل أراضٍ لا تملكها. إن هذا البوح السافر وهو صحيح حقاً قد ذكره مراراً وعلناً رئيس الوزراء

إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، في ١٩ أيلول/سبتمبر لعام ٢٠٠٣.

وجدير بالذكر أن إثيوبيا أعلنت الحرب ضد إريتريا في العام ١٩٩٨ بذريعة أحقية ملكيتها لبلدة بادمي. وبالرغم من أننا في ذلك الوقت لم ندخر جهداً، من خلال كل الوسائل الدبلوماسية المتاحة، لمنع حدوث حرب غير مبررة وغير عادلة، وحتى بعد إعلان إثيوبيا الرسمي لشن الحرب، فإنه وللأسف الشديد، قد أوحى ذلك إشارة خاطئة لإثيوبيا، دفعت النظام الإثيوبي إلى تبني سياسة العدوان بدون رادع، وشن هجمات عسكرية متتالية كانت نتائجها خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير الممتلكات.

بعد دورات من الصدام العسكري الدامي والذي لا معنى له، انتصر المنطق بتوقيع اتفاقيتي وقف الأعمال العدائية والسلام الشامل على التوالي في الجزائر في حزيران/يونيه، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأنشئت فوراً مفوضية حدود أعطيت صلاحيات كاملة لتكون الحكم النهائي الفاصل في الادعاءات الحدودية. وأعلنت المفوضية حكمها وقرارها النهائي والمزم للطرفين في ١٣ نيسان/أبريل لعام ٢٠٠٢. وقد أثبت قرار الحكم الذي أصدرته مفوضية الحدود أن بلدة بادمي هي أرض سيادية إريترية.

ومع ذلك، وبالرغم من الواجبات التي تليها عليها المعاهدة باحترام وتطبيق حكم مفوضية الحدود النهائي والمزم، فقد اختارت إثيوبيا الإخلال بالقانون الدولي وممارساته. وهكذا فإن رفضها الحكم برمتها ونكرانها للمفوضية أعقبا سلسلة من التجاوزات الخطيرة لاتفاقيتي الجزائر، بما فيها الإدخال غير القانوني لقواتها وبناء مستوطنات جديدة في الأراضي السيادية الإريترية، وإمعانها في زيادة معاناة أكثر من ٦٠٠٠٠ من المواطنين الإريترين، الذين نزحوا من منازلهم وقراهم في المنطقة الأمنية المؤقتة.

الحدود الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بأن يعترف ويحترم كل منهما سيادة الطرف الآخر ووحدة أراضيه كما هو محدد في قرار تعيين الحدود لحين وضع العلامات على الأرض. وهكذا تم تعيين الحدود. وقد دعم ذلك بالبند الثاني من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٧ (٢٠٠٣) الذي يدعو الطرفين على حد سواء إلى أن يعترف كل منهما بوحدة وسيادة أراضي الطرف الآخر ويحترمها. إن اقتراح إثيوبيا الطريف الداعي إلى "الاعتراف بالحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة كحدود بين البلدين" إنما يمثل انتهاكا فادحا لاتفاق الجزائر للسلام ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

وثالثا، إن صلاحيات وتفويض قوة حفظ السلام بين إريتريا وإثيوبيا ستنتهي بانتهاء عملية ترسيم الحدود ووضع العلامات على الأرض وفقا للمادة ٥ من اتفاق وقف الأعمال العدائية. إن إثيوبيا سترتكب مرة أخرى انتهاكا فظيحا لاتفاق وقف الأعمال العدائية إذا ما طلبت كما هو مشار إليه في رسالتها مغادرة قوات حفظ السلام قبل أن تنتهي مهمتها. ومن الواضح تماما أن ما يهجم إثيوبيا ليس العبء المالي الذي يتحمله المجتمع الدولي بسبب طول فترة مهمة قوات حفظ السلام وإنما لأن إثيوبيا مذنبه بوضع العديد من العراقيل وقامت بالانتهاكات التي تسببت في تعويق عملية ترسيم ووضع العلامات على الحدود حتى الآن. فلا يمكنها الآن أن تذرف دموع التماسيح أو تعظ المجتمع الدولي وتقترح الطرق والوسائل لتخفيض العبء المالي. أما إذا كان القصد من ذلك أن تبعث إلينا بإشارات عن نيتها لشن حرب فإن ردنا لن يكون غير التأكيد على أن إثيوبيا ستكون الجانب الوحيد المسؤول عن تعريض السلام الإقليمي كله للخطر وتقع على مجلس الأمن كضامن أساسي لاتفاق الجزائر للسلام مسؤولية قانونية لمنع حدوث الحرب.

نفسه ووزير خارجيته في التقرير الذي قدم للبرلمان الإثيوبي في الشهر المنصرم.

دعوني الآن أبين بعض المواضيع الهامة التي تضمنتها الرسالة الإثيوبية.

أولا المادة ٤-٢ من اتفاق الجزائر تنص بلا تأويل على ما يلي:

"تقام مفوضية حدود محايدة تتكون من خمسة أعضاء بصلاحيات كاملة لتعيين وترسيم الحدود الاستعمارية وفقا للمعاهدات الاستعمارية المبرمة سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٨ والقانون الدولي الملئم".

وكذلك المادة ٤-١٥ التي تنص على ما يلي:

"على أن يتفق الطرفان على أن الأحكام التي تصدرها المفوضية بشأن تعيين وترسيم الحدود نهائية وملزمة. وسيحترم كل طرف الحدود المعينة بناء عليه وكذلك وحدة وسيادة أراضي الطرف الآخر".

وعليه، فإن إثيوبيا لا تستطيع بهذه الطريقة العشوائية ومن طرف واحد أن تلغي هذه المواد الفاصلة المنصوص عليها في اتفاق السلام أو أن تطالب مجلس الأمن بإقامة آلية جديدة.

وثانيا، إن المنطقة الأمنية المؤقتة لم تكن أو تُنشأ لتشكل حدودا مؤقتة، حيث أن المادة ١٠ من اتفاق وقف الأعمال العدائية تنص بالتحديد على أن هذا الحكم ليس حكما يستبق الوضعية النهائية للمناطق المتنازع عليها التي ستحدد بحكم قضائي عندما تنتهي عملية تعيين وترسيم الحدود. وفي هذا المقام، من الأهمية بمكان أن أشير إلى أن مفوضية الحدود قد أبلغت الطرفين كليهما في قرارها لتعيين

بلغت إثيوبيا الآن رقما قياسيا في سجلها المستهتر بالقانون واحتقار حكم القانون ونقض العهود الملزمة وميثاق الأمم المتحدة وذلك برفضها القرار النهائي والملزم لمفوضية التحكيم. إلى متى سيستمر نهج الحصانة والإفلات من العقوبة؟ ومتى سيقول العالم لإثيوبيا كفى؟ ويطبق المادة ١٤ من اتفاق الجزائر؟

المادة ١٤ من اتفاق وقف الأعمال العدائية تنص بوضوح "على أن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة يتعهدان بضمان احترام هذا العهد من قبل الطرفين حتى يتم البت في قضية الحدود المشتركة على أساس المعاهدات الاستعمارية الوثيقة الصلة بالموضوع والقانون الدولي القابل للتطبيق. هذه الضمانات تنص على:

"(أ) إجراءات تتخذ من قبل المجتمع الدولي متى انتهك أحد الطرفين أو كلاهما هذا العهد بما في ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل مجلس الأمن الدولي وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة".

ألا يحق الآن أن تتخذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هذه الإجراءات باسم العدالة وميثاق الأمم المتحدة؟

إن المجتمع الدولي قد استثمر كثيرا حتى الآن ماديا وسياسيا وتمثل ذلك في المساعدات لإيجاد حل سلمي وقانوني لهذا النزاع. إن الفعالية السياسية والمادية للمجتمع الدولي وكذلك وسائل الإقناع المتاحة له تمده بالقدرة للضغط على إثيوبيا حيث أنها لا تزال تتلقى مساعدات تمويلية سخية من قبل الأطراف المتعددة والثنائية. ومع أن كل مكونات ضمانات النجاح متوفرة، فإن خطر فشل عملية السلام أصبح قاب قوسين أو أدنى نتيجة لفشل المجتمع الدولي في التمسك بالتزاماته مجدية واتخاذ إجراءات رادعة وفقا لهذا الاتفاق. وما لم تُتخذ خطوات مناسبة الآن وليس

ووفقا للمادة ١٤ من اتفاقية وقف الأعمال العدائية فإن على مجلس الأمن أن ينظر بصورة عاجلة في الانتهاكات الإثيوبية الصارخة لاتفاق الجزائر ويتخذ الإجراءات الضرورية وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ورابعا، تجادل القيادات الإثيوبية قائلة:

"إن الشعب الإثيوبي لن يقبل بقرارات مفوضية الحدود وإن إثيوبيا ستغرق في أزمة سياسية وحرب أهلية إذا ما قبلنا بالحكم".

لقد استخدم الحكام السابقون لإثيوبيا هذه الحجة المبتذلة لتبرير حروبهم العدوانية علي إريتريا. وفي الحقيقة، فقد تمتع الشعب الإثيوبي بالوئام الداخلي عندما كان في سلام مع إريتريا. ففي كل وقت أثارت فيه إثيوبيا الحروب ضد إريتريا صارت دائما مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة وأصبح شعبها ضحية للفاقة والمجاعات المتكررة. وبنفس المستوى، فإن هذا الإعلان يدق ناقوس الخطر لأنه مماثل إن لم نقل مطابق، لتصريحات أولئك القادة الذين أغرقوا أوروبا في جحيم الحرب العالمية الثانية.

ومن وجهة نظرنا، فقد انتهجت القيادات الإثيوبية سياسة عدم الالتزام بالقانون والغزو والعدوان، لأنها تشجعت كثيرا بالأنماط غير المبررة من التهاون والتسامح من قبل المجتمع الدولي حيث لم يتخذ في الماضي أي إجراء ضد إثيوبيا عندما خرقت اتفاق الوقف الطوعي للضربات الجوية الذي وقع من قبل الطرفين بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما شنت عدوانها الثاني في شباط/فبراير ١٩٩٩. وكذلك لم يتخذ أي إجراء ضد إثيوبيا عندما انتهكت اتفاقات الترتيبات الفنية الذي صيغ من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا)، واعتُبر نهائيا وملزما، وشتت عدوانها الثالث في أيار/مايو ٢٠٠٠. لقد

في الختام، إن شعبي إريتريا وإثيوبيا قد حُرما من السلام لثلاثة عقود من الزمن. وكانت مضاعفات ذلك الصراع وخيمة على اقتصاديهما. فهما يستحقان السلام والتنمية، المعترف بها اليوم كحق أساسي من حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يمكن ضمان السلام دون احترام حكم القانون وحرمة الاتفاقية وسيادة ووحدة الأراضي المثبتة بقرارات التحكيم المتخذة وفقا لاتفاقيات قانونية. وكانت إريتريا دائما وستبقى ملتزمة بمثل هذا السلام. فقد آن الأوان للمجتمع الدولي، وبشكل خاص مجلس الأمن، لكي يُعطي هذه المثل والمبادئ، باعتبار أن إثيوبيا لم تعد في نزاع مع إريتريا وإنما مع الميثاق الذي على مجلس الأمن أن يرفعه عاليا، كما فعل من قبل في حالات مماثلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مامادو بمبا، وزير الدولة والخارجية في كوت ديفوار.

**السيد بمبا** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): إنه شرف عظيم لي أن أنقل إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تحيات شعب كوت ديفوار، والرئيس لورين غباغبو، ورئيس الوزراء سيدو الإيمان ديبارا، والحكومة.

ويسر وفد كوت ديفوار أن يهنئ رئيس الجمعية العامة بحرارة على انتخابه. ونتمنى له كل النجاح أثناء تأديته للمهام السامية والهامة التي أوكلتها إليه الدول الأعضاء في المنظمة. ويشهد انتخابه هذا على تقدير المجتمع الدولي لنشاط ودبلوماسية سانت لوسيا - بلد الرئيس الجميل - في العمل من أجل مُثل الأمم المتحدة. وانتخابه هو أيضا إشادة بمهارته كدبلوماسي، وإثبات حقيقة أن كل الدول تُعامل بالتساوي في الأمم المتحدة، وهو ما أرحب به، وأؤكد للرئيس تعاون وفد بلادي معه.

بعد فوات الأوان فإن إدارة الأزمة سوف تكون متأخرة ولن تستحق الجهد.

وبهذه الروح فإن الوفد الإريتري يناشد الجمعية العامة والمجتمع الدولي لاتخاذ خطوات ضرورية في أوانها لضمان استتباب الأمن والسلام في منطقتنا.

إن واجبات المجتمع الدولي واضحة وكذلك الإجراءات بين يديه كما هو منصوص ومنطوق به بالتحديد في اتفاق الجزائر. وبرغم الضمانات الدولية، فقد اختارت إثيوبيا علنا انتهاك القانون الدولي والواجبات التي تملئها عليها الاتفاقيات التي وقعتها. ففي ١٩ أيلول/سبتمبر المنصرم، تجاوزت إثيوبيا، مع سبق الإصرار، الخط الأحمر في خطوة متعمدة لوأد الاتفاقية بأكملها. وهذا تحدٍ ليس لإريتريا فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي برمته، وبشكل خاص للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

وفي تقريره (S/2003/257) إلى مجلس الأمن في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عبّر الأمين العام السيد كوفي عنان عن قلقه إزاء عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا بقوله إن العملية "دخلت الآن مرحلة دقيقة". إن الوضع الآن، كما يتمنى قادة إثيوبيا ويمهدون له الطريق، في حالة قابلة للانفجار وتحدد النزاع من جديد، وبكل ما يحمله ذلك من أهوال مخيفة ما لم يتحرك المجتمع الدولي بسرعة وحزم. إن عدم التزام إثيوبيا بالقانون لن تكون مضاعفاته الوحيدة مقصورة على إريتريا فحسب، وإنما سيكون مساسا بشرعية ومصداقية الأمم المتحدة وقيمها الأساسية، كما سيكون انتهاكا صارخا لقدسية المبدأ القائل إن الدول، كبيرة كانت أم صغيرة، لا بد لها أن تتمسك بحكم القانون الدولي وقواعده الأساسية وحرمة الاتفاقيات القانونية، وكذلك باحترام سيادة ووحدة أراضي الدول.

رسميا من خلال قرار مجلس الأمن ١٤٦٤ (٢٠٠٣)، بعد أن صدق عليه رؤساء الدول وقادة المؤسسات الدولية المجتمعون في مركز مؤتمر كليبر في باريس - ينص، ضمن أمور أخرى، على إقامة حكومة مصالحة وطنية يرأسها رئيس وزراء يُختار بتوافق الآراء ويملك السلطات التنفيذية اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

وحكومة المصالحة الوطنية، التي أقيمت في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، قد أحرزت تقدما كبيرا، بما في ذلك التوقيع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ على اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة - التمرد المسلح السابق؛ ووضع برنامج وطني بتوافق الآراء لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتطبيع العلاقات بين كوت ديفوار وجيرانها، بما في ذلك إعادة تشغيل خط السكك الحديدية من أبيدجان إلى واغادوغو، والإعلان المشترك الصادر عن الطرفين في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بإهاء الأعمال القتالية، وقبل كل شيء إصدار قانون العفو في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وينبغي التنويه بأن ذلك القانون لا يمنح العفو عن الجرائم والجرح الشائعة، بما فيها الجرائم المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان، التي يجب التحقيق فيها.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، كانت كوت ديفوار، رغم الأزمة الحادة التي تشهدها، تضع باستمرار احترام الإنسان في صدارة شواغلها. وعلاوة على ذلك، ورغم قدرتها المالية الهزيلة، واصلت بلا كلل سياستها الأصلية الخاصة بالترحيب باللاجئين، الذين ازدادت أعدادهم بسبب الأزمة القائمة في ليبيريا المجاورة. إن زيادة الدعم المالي من المجتمع الدولي مطلوبة لتقاسم ذلك العبء الثقيل. ويجب أن يكفل بلدي وفي آن واحد إعادة توطين العديد من المواطنين الإيفواريين اللاجئين في عدد من البلدان المجاورة.

ويسرني أيضا أن أنقل امتنان وفد كوت ديفوار إلى السيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، على المهارة والبراعة اللتين أدار بهما أعمال الجمعية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى للأمين العام والأمم المتحدة والأسر المنكوبة عن خالص تعازي شعب كوت ديفوار على الوفاة المأساوية للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، ممثل الأمين العام الخاص للعراق، وموظفي الأمم المتحدة الآخرين وكل الأشخاص الآخرين الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا في الحرب من أجل السلم والعدل.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعيد التأكيد على تقدير شعب وحكومة كوت ديفوار لعمل الأمين العام كوفي عنان، الذي يعمل بلا كلل من أجل السلام في العالم وفي أفريقيا والذي يبذل كل جهد لتقديم دعمه الشخصي، وكذلك دعم المنظمة، لإعادة السلم إلى كوت ديفوار.

لقد كانت كوت ديفوار ذات يوم نموذجا للاستقرار وموطنا للسلام وتمتع بازدهار اقتصادي نسبي. ولكن، ولقرباة عقد من الزمن، شهدت أزمة مستترة أفضت إلى انقلاب في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وأعقبته محاولة انقلاب أخرى في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ سرعان ما صارت تمردا مسلحا. ولقد ساندت ذلك التمرد عناصر أجنبية استهدفت تقويض مؤسساتنا الجمهورية والحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وتسببت تلك الأزمة في ضرر بالغ لسكان كوت ديفوار وكل الذين اختاروا العيش في بلدنا والقيام بأنشطتهم هناك في حرية.

ولقد جمعت مائدة مستديرة عُقدت بمبادرة من فرنسا بين مختلف القوى السياسية في كوت ديفوار، مما أفضى إلى ما يُعرف الآن باتفاق ليناس - ماركوسيس. وهذا الاتفاق - الذي منحتة الأمم المتحدة اعترافا دوليا

وعودة مرة أخرى للتقدم المحرز على مسار السلام، يسرني أن أذكر تعيين وزير الدفاع والأمن في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعد مفاوضات طويلة وصعبة، الأمر الذي يمهد الطريق لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي وضعته حكومة المصالحة الوطنية. ولتحقيق ذلك الغرض، أنشئت لجنة لنزع السلاح ولجنة أخرى مسؤولة عن إعادة التوحيد. وبهذه الطرق تعتزم الحكومة إظهار تصميمها على العمل من أجل عودة السلام.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة، يجب أن نقر بأن الطريق إلى السلام مفعم بالمخاطر. وتثبت الصعوبات الحالية أن عملية السلام والمصالحة الوطنية لا تزال هشة. ولكن الحوار بين الإيفواريين متواصل وتقر جميع القوى بأن اتفاق ليناس - ماركويسيس هو الحل الوحيد الذي يوفر سيلا للخروج من الأزمة الإيفوارية.

وفي ذلك الصدد، ترحب كوت ديفوار بالتزام الولايات المتحدة الراسخ تجاه ليبريا المتمثل في دعمها جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمساعدة ذلك البلد الشقيق على طرد شياطين الحرب والفرقة. وفي كوت ديفوار، شأنها شأن ليبريا، يظل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أهمية قصوى في هذا الصدد. وبالفعل تولي الحكومة أهمية خاصة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي من خلال إعادة ترسيخ الأمن واستعادة السلامة الإقليمية، سيمكن كوت ديفوار من تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة في عام ٢٠٠٥ تحت إشراف دولي.

وبالنيابة عن الحكومة الإيفوارية، أود أن أنتهز وجودي على هذا المنبر مرة أخرى لأشكر المجتمع الدولي - ولا سيما رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب

ويسرني هنا أن أذكر أن كوت ديفوار قد صدقت على جميع الصكوك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ - حتى قبل وقوع الأزمة - استحدثت وزارة مكرسة حصراً لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ونظراً لحدوث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، طلبت كوت ديفوار رسمياً في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إرسال بعثة تقصي حقائق محايدة تابعة للأمم المتحدة للتحقق من هذه الانتهاكات في جميع أراضيها بغية مكافحة الإفلات من العقاب.

وبذلك، وبعد التشاور في الوقت نفسه مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب - التي زارت بالفعل أول بعثاتها الرفيعة المستوى لتقصي الحقائق كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بعد زيارة بعثة الأمم المتحدة التي أرسلها الأمين العام بناء على طلب رئيس الجمهورية - سارعت كوت ديفوار، بغية إظهار تعاونها الكامل مع الآليات المختلفة للجنة حقوق الإنسان والشعوب، إلى كفالة المتابعة الإيجابية، بتقديم مواعيد مقترحة لزيارات من المسؤولين التاليين: الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمشردين داخلياً والمقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان المعنيين بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، وبكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من التعصب، وبالحق في حرية الرأي، وبحقوق الإنسان للمهاجرين، وأخيراً باستخدام المرتزقة. وتشكل استجابة السفر إلى جميع أنحاء الإقليم حالياً على إدارتنا والمقررين الخاصين للتحقق من الحقائق - بالإضافة إلى صرخات اليأس التي يطلقها الأهالي في تلك المناطق - تحدياً آخر يواجهه المجتمع الدولي. ويجب أن أشيد بالالتزام الراسخ للمجتمع الدولي والجهود الهائلة المبذولة لانتشال كوت ديفوار من هذه الأزمة.

إقرار السلام وتعزيزه في جميع هذه المناطق التي مزقتها الحروب.

وفيما يتعلق بالحالة في العراق وفي أفغانستان، يأمل بلدي في عودة سريعة إلى السلام والأمن بحيث يتمكن الشعبان - اللذان عانيا الكثير طوال العقد الماضي - من تكريس جهوديهما من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، تناشد كوت ديفوار الجانبين التحلي بالاعتدال والامتنال لخارطة الطريق وهي السبيل للعودة إلى السلام في ذلك الجزء من العالم.

وعلى أية حال، يجب أن يسود القانون دائما على العنف ويجب أن يكون الحوار - تحت رعاية المجتمع الدولي - هو دائما الأداة المفضلة لحل النزاعات.

إن الصراعات هي من أعمال الجماعات المسلحة والعاطلين والمهمشين والفارين، ضمن آخرين، الذين يغذون السوق المزدهرة للمرتزقة في أفريقيا بوجه عام وفي منطقتنا دون الإقليمية بوجه خاص. والمرتزقة، بالإضافة إلى انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تهديد خطير للسلام والاستقرار. وتتطلب تلك الآفات - بالإضافة إلى الإرهاب، الذي يواصل للأسف التسبب في سقوط ضحايا - اهتماما خاصا من المجتمع الدولي.

ويجب أن تتخذ الجمعية خطوات ملموسة في مكافحة هذه العوامل المزعزعة للاستقرار في العالم، ولا سيما في أفريقيا. وسيصير تنفيذ برنامج العمل لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه - الذي كشف استعراضه في شهر تموز/يوليه الماضي عن وجود وعي عالمي متزايد بخطور الانتشار والحاجة إلى اتخاذ إجراءات متناسقة للتحكم فيه - خطوة مهمة إلى الأمام إذا توافرت لدينا الإرادة السياسية الضرورية. والتدابير المتخذة على الصعيدين الإقليمي ودون

أفريقيا ورئيس وحكومة فرنسا - على دعمه الراسخ لجهود السلام في كوت ديفوار.

ولا تزال كوت ديفوار قلقة بشأن الحالة الدولية والمشاكل التي تحف بها، بما في ذلك الأوبئة الحالية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، والصراعات المسلحة، ونزع السلاح، والإرهاب، والتنمية البشرية الشاملة. وبالفعل، نلاحظ أنه على الرغم من أن الفيروس/الإيدز يؤثر على ٢٠ مليون شخص في أفريقيا - هم ثلثا المصابين في جميع أنحاء العالم - ما زال للملاريا تأثير مساو له على الأقل على معدل الوفيات في القارة. ومما يزيد الطين بلة أن يظهر السل دلالات على انبعاث جديد مشير للقلق.

ولذلك يوفر إنشاء صندوق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة هذه الأوبئة الثلاثة - بمبلغ يصل إلى ١٠,٤ مليون دولار - أسبابا حقيقية للشعور بالتشجيع والأمل لدى السكان المتضررين ولا سيما في بلدان العالم الثالث. ومع ذلك، نأمل أن تتزايد منح الصندوق وأن يصبح سريعا قادرا على الأداء وأن تتاح سبل الوصول إليه للبلدان التي تعاني بشدة بالفعل من هذه الأوبئة والتي من المفارقات أنها أيضا المسارح الرئيسية للصراعات المسلحة.

ومن المفارقات أن نلاحظ تزايد عدد هذه الصراعات وتواترها وكثافتها ولا سيما في أفريقيا - حتى مع تعزيز وتنويع وتحسين سبل وطرائق إدارة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها. ولذلك تهنيئ كوت ديفوار المنظمة وأمينها العام المخلص وأيضا بلدان الإقليم ومنظماته على النتائج التي تحققت بالفعل في سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا ومنطقة البحيرات الكبرى، ونكتفي بذكر آخر الحالات. وتشجع تلك النتائج جميع الأطراف المعنية على المثابرة في بذل الجهود لإعادة

أن تتحمل منافسة غير عادلة تفرضها عليها الدول التي تدفع إعانات لموادها المصدرة.

ونظرا لهذه النتائج المختلطة، فإن المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون ساعد في قياس حجم النتائج المدمرة للإعانات التي تعطى للمنتجين في الشمال على المزارعين الأفارقة. وبحرق قواعد المنافسة الحرة، مكنت البلدان الصناعية أغنى المنتجين من الازدهار في حين أدت إلى إفقار المنتجين الذين يكافحون من أجل البقاء. وينبغي أن تدفعنا هذه الحالة الخطيرة إلى فحص ضميرنا لكي نسعى معا إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة هذا الظلم.

وهناك أيضا حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق الاستقرار في أسعار السلع بمعدل مربح.

وإذا أريد للبلدان الفقيرة أن تهرب من الحلقة المفرغة للفقر، فلا بد من دفع أجور عادلة على عمل مزارعيها، تستكمل بزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي ينبغي أن تبلغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للدول الصناعية، وبإلغاء الدين.

فلنغتنم فرصة الدورة الحالية كي نفكر معا في سبل تعزيز التعاون بين دول الشمال والجنوب في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي إطار هذا التعاون، ينبغي أن تخطط أكثر البلدان تقدما لزيادة التجارة ونقل التكنولوجيا لفائدة البلدان التي تحظى بمزايا أقل، دعما لجهودها الخاصة.

إننا نشعر بالقلق حيال المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق الانتصار في مكافحة الفقر إلا إذا نفذت التوصيات التي اعتمدت في سياق مؤتمرات القمة تلك. وليس من المجدي توسيع منتديات النقاش إذا لم يمكن

الإقليمي - لا سيما الوقف الاختياري في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمساعدة التي يوفرها برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية في أفريقيا وكيانات أخرى - عناصر تؤدي إلى الاتجاه الصحيح.

وبالمثل، ينبغي أن تفعّل الجمعية الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعطي لها زخما جديدا وتشجع على معايير التشريعات بغية المكافحة الفعالة لظاهرة المرتزقة. وتؤيد كوت ديفوار اقتراح وضع وترسيخ خطة عامة - في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - لاستقرار المنطقة دون الإقليمية، التي أنا على اقتناع بأنها ستسهم في عودة السلام الدائم والاستقرار في غرب أفريقيا.

ويجب أيضا اتخاذ أعمال وقائية على صعد متعددة. فعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر للدبلوماسية الوقائية - لأنه من الأساسي منع نشوب الصراعات من خلال نظام إنذار مبكر. وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، تجب مواصلة مكافحة الفقر ولاسيما بإدماج العاطلين وغيرهم من المهمشين في الهيكل الاقتصادي.

وعلى الصعيد الثقافي، فإنه يمكن للتثقيف من أجل السلام وتوسيع عمليات التبادل الرياضي والثقافي وعقد الاجتماعات بين مجموعات النساء والشباب على مستوى كل دولة أن تعزز التسامح والتفهم المشترك بين الشعوب في سياق الحوار بين الحضارات.

وقد تكون عولمة الاقتصاد عاملا للتقدم بتفضيل القدرة على المنافسة وجلب أفضل المنتجات إلى السوق بأكثر الأسعار تنافسية. وللأسف، فإن في إمكان تلك العولمة أن تعيق التنمية في البلدان الفقيرة، التي تعاني من التقلبات في أسعار منتجاتها في السوق العالمي، وفضلا عن ذلك، لا بد لها

وتشارك جمهورية أفريقيا الوسطى الذين أحيوا ذكرى موظفي الأمم المتحدة الذين سقطوا ضحية لعمل الإرهاب العنيف والعشوائي الذي وقع في بغداد في ١٩ آب/ أغسطس، بمن فيهم السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، كما تعرب من جديد عن صادق مواساتها للأمين العام. إننا نقدر قراره بإبقاء بعثة الأمم المتحدة في العراق، بالرغم من كل شيء.

وطيلة عقد من الزمان، اعتمدت الجمعية العامة العديد من التوصيات، التي لم يحقق تنفيذها دوماً حلولاً لشواغلنا المشتركة المتنوعة.

وقبل أن يسهم وفدي بتقييمه لحالة العالم، على ضوء التحديات العديدة للقرن الحادي والعشرين، أود، بالنيابة عن فخامة فرانسوا بوزيزي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن حكومة الجمهورية وشعبها، أن أعرب عن تمنياتي بأن تكفل اجتماعاتنا بالنجاح.

إن العالم الذي يجب السلام والتقدم والتضامن والوفاق هو الهدف الذي يتطلع إليه العالم بأسره والفلسفة الأساسية للآباء المؤسسين للأمم المتحدة. وفي الواقع، عندما لا يضمن السلام، فإن مختلف الأزمات تتلو. والعوامل التي تزيد الأمر سوءاً مثل الحرمان والبؤس والفقر المدقع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض السل والملاريا، مصحوبة بالتعصب والظلم واللامبالاة والظلم الاجتماعي، تهدد بشكل كبير توازن السلام والعديد من الأنظمة في العالم، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ظل هذه الخلفية حصلت طفرة من الوطنية في ١٥ آذار/مارس هذا العام في جمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة لعملية أسهمت فيها كل الأطراف الفاعلة في الأمة. وكانت الحالة السائدة في بلدي قبل ١٥ آذار/مارس موضوعاً للعديد من المناقشات، ومحاولات للتسوية لم تكمل بالنجاح، قام بها

تنفيذ الاستنتاجات المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية أو نقل التكنولوجيا بصفة خاصة، واستخدامها على أرض الواقع بروح جديدة من التضامن الحقيقي.

ويرغب بلدي، كوت ديفوار رغبة حارة في أن يشهد مقدم الروح الجديدة للتضامن التي تستدعيها العولمة والترابط بين دولنا، كما يؤيد بلدي إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر ديمقراطية وفعالية.

ولعله تكون لدينا جميعاً الحكمة لضمان استخدام مواردنا وذكائنا في خدمة بناء عالم أفضل، يسود فيه السلام والتضامن والعدالة - عالم تتجلى فيه مثل ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيرناند بوكري - كونو، رئيس وفد جمهورية أفريقيا الوسطى.

**السيد بوكري - كونو** (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أعرب عن تقديري الصادق للرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، التي تعقد في سياق هام على نحو خاص في هذا القرن. وتضمن تجربته الطويلة وخبرته في المسائل الدولية، فضلاً عن الدور الذي يضطلع به بلده، سانت لوسيا، في منطقة البحر الكاريبي، أن عملنا سيكفل بالنجاح.

وأهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين، كما لا يفوتني أن أشيد بالحنكة التي أدار بها سلف الرئيس المرموق، السيد يان كافان، ممثل الجمهورية التشيكية عمل الدورة السابعة والخمسين.

وأؤكد مجدداً للأمين العام تأييد الحكومة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى الكامل لعمله الدؤوب في رئاسة المنظمة على ضمان السلام والأمن في عالم تحاصره تهديدات الإرهاب والانعدام الواسع النطاق للأمن.

وقد أعربت البلدان الأعضاء بلجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، في اجتماعها الوزاري التاسع عشر، الذي عقد في برازافيل من ١٤ إلى ١٧ أيار/مايو من هذا العام، عن تأييدها للتغيير الذي حدث في بنغوي، وذلك في إعلان ناشدت فيه المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأدى التقرير الشامل للحالة قبل ١٥ آذار/مارس، الذي قدمه رئيس الجمهورية، فخامة الجنرال فرانسوا بوزيزي، إلى مؤتمر القمة الاستثنائي للجنة الاقتصادية والنقدية والمخصص تماما للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، برؤساء الدول والوفود إلى أن يتفهموا ويؤيدوا جهود الحكومة الانتقالية لتحقيق العودة إلى النظام الدستوري.

ومن المؤشرات الواضحة على التقدم الهام في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة النظام الدستوري والديمقراطي، المناقشات المثمرة مع بلدان صديقة كثيرة وشركاء أصدقاء كثيرين، والمشاورات بين جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأوروبي التي ظلت مستمرة منذ ٢٢ أيار/مايو وزيارة تقصي الحقائق إلى بنغوي من ١٧ إلى ٢١ آب/أغسطس التي قامت بها لجنة سفراء الدول الأفريقية، والكاريبية ودول المحيط الهادئ.

ذكر الأمين العام، في تقريره الافتتاحي لمؤتمر قمة الألفية، بأن الناس هم هدف أي نشاط. وما من شيء يمكن أن يكون أكثر صحة من هذا. ووفد بلدي يود أن يرى الأمم المتحدة وقد استعادت سلطتها حتى تساعد على تعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية والتنمية في أنحاء العالم.

تسهم حماية وكفالة حقوق الإنسان في إحداث التوافق الوطني في أي بلد وفي تعزيز ديمقراطيته. وهذا ما تفهمته جمهورية أفريقيا الوسطى تمام الفهم حتى أننا

مجلس الأمن، والهيئة المركزية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها التابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا وتجمع الساحل والصحراء. كما فشل أيضا عدد من المبادرات الثنائية.

وأود أن أؤكد من جديد امتنان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها للأمين العام ولكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ولأعضاء مجلس الأمن ولا سيما البلدان الصديقة، الذين أسهموا بسخاء في دعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت بالغ الصعوبة.

ومنذ ١٥ آذار/مارس، نجمت عن عزم الحكومة الانتقالية على العمل على عودة الحياة الدستورية العادية حالات تقدم كبيرة، في سياق تنفيذ الالتزامات وفقا للجدول الزمني التالي: أيار/مايو ٢٠٠٣، إنشاء مجلس الانتقال الوطني ليحل مكان البرلمان؛ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إجراء حوار وطني لكي يدرس شعب جمهورية أفريقيا الوسطى الأسباب العميقة لمجابهاتهم القديمة؛ عام ٢٠٠٤، إجراء الاستفتاء الدستوري؛ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٤، إجراء الانتخابات الرئاسية؛ وفي الربع الرابع من عام ٢٠٠٤، إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية.

وهذا الانتقال التوافقي المقرر أن ينتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ينبغي أن يحل الأمن في أنحاء البلاد، ويحسن أوضاع المالية العامة وينشط القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، التي هي محركات النمو.

وهذه النقاط الرئيسية لسياستنا الشاملة ولاستراتيجية الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للحكومة الانتقالية، التي يجري تنفيذها الآن، تؤيدها، وتثني عليها البلدان المجاورة بشكل عام، وأعضاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي تعترف بعمل النظام الجديد، بشكل خاص.

**السيدة نوفوتنا (سلوفاكيا)** (تكلمت بالانكليزية):  
يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة بالنيابة عن معالي السيد إدوارد كوكان، وزير خارجية الجمهورية السلوفاكية.

تؤيد سلوفاكيا، باعتبارها بلدا منضمنا إلى الاتحاد الأوروبي، تأييدا تاما البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والمواقف والأفكار العرب عنها في بيان السيد بيرلوسكوني تعكس تماما قيم حكومة وشعب سلوفاكيا. ولذلك، سأركز فقط على الموضوعات التي نعتبرها أهم الموضوعات.

في البداية، أهنيئ بجرارة الرئيس، بمناسبة توليه الرئاسة، وأتمنى له كل نجاح في الاضطلاع بواجباته الهامة. وبوسعنا أن نعتمد على تأييد سلوفاكيا وتعاونها. وسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن مشاركة وفد بلدي للوفود التي شكرت سلفه، السيد يان كافان، لإسهامه في عمل هذه الهيئة.

من بين أكثر المسائل المعروضة علينا مشقة، والتي استحوذت على اهتمام المجتمع العالمي الشديد الحالة في العراق. ونحن لا بد لنا أن نضافر جهودنا لمساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده وبناء مجتمع ديمقراطي، وهذا هو أفضل طريق للعمل لتحقيق الاستقرار للحالة التي لا تزال قابلة للاشتعال على أرض الواقع.

ومأساة تدمير مقر الأمم المتحدة ببغداد التي لم يسبق لها مثيل، والتي خطفت من بيننا أفرادا بوسائل كثيرين من العاملين بالأمم المتحدة، من بينهم الممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي نعرب عن تقديرنا الكامل له مرة أخرى، أظهرت لنا أنه ما من هدف بمأمن. وقد أصبح توحيدنا لمساعدة العراق أمرا ذا أهمية مشتركة.

أرسى قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) الإطار الهام الذي يمكن المجتمع الدولي من المساهمة في إعادة بناء العراق. وفي وقت صدوره، قررت سلوفاكيا أن تشارك في

اخترنا في ١٥ آذار/مارس الحكم التوافقي، الذي يكون في جوهره رفاه المواطنين وحماية وكفالة حقوقهم أولى الأولويات.

وسيتطلب تنفيذ هذا موارد تتيح التعزيز الواسع الانتشار لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. ويأمل وفد بلدي أن تصبح الأمم المتحدة أكثر مشاركة، في بداية هذه الألفية الثالثة، في العمل الدولي لإحلال ثقافة حقوق إنسان حقيقية. ولكي تقوم الأمم المتحدة بهذا، تحتاج إلى إصلاح وتجديد نفسها، وإلى أن تتواءم مع عالم اليوم. وسيكون عليها أن ترشد إجراءاتها، وأساليبها ونهجها فيما يتعلق بكل المسائل الواقعة في إطارها.

من المفهوم أن وفد بلدي يود أن يرى مجلس الأمن وقد جرى إصلاحه، حتى يمكنه الاضطلاع، على نحو أفضل، بمهمته النبيلة. وإن كان حق النقض لا يساء استخدامه الآن كما كان الحال خلال الحرب الباردة، فإن عضوية مجلس الأمن بحاجة إلى إعادة تشكيل، سواء على مستوى العضوية الدائمة أو العضوية غير الدائمة، حتى يعكس الحقائق الجديدة لعالمنا. وهذا هو رأي وفد جمهورية أفريقيا الوسطى.

والحاجة إلى نهج جديد للعلاقات بين الدول تعني أننا جميعا بحاجة إلى أن نلزم أنفسنا بالتزام حقيقي. وقد أدى هذا إلى اعتماد النظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي كتعبير عن رغبة أفريقيا في أن تواجه، بجانب الأمم المتحدة، كل تحديات القرن الحادي والعشرين. ولن يدخر بلدي جهدا لتعزيز هذه الدينامية الجديدة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة كلارا نوفوتنا، رئيسة وفد الجمهورية السلوفاكية.

ويساور سلوفاكيا شديد القلق إزاء هذه الحالة المتدهورة. فقد سببت الحوادث المأساوية والعنيفة أضراراً كبيراً من المعاناة ونجم عنها كثير من الضحايا الأبرياء. وفي مواجهة الحالة الراهنة، يجب على كلا الجانبين التصرف على نحو يتسم بالمسؤولية، وبممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، وإمعان النظر في النتائج السلبية الهائلة التي تترتب على الانهيار الكامل لعملية السلام. فالمخرج الوحيد من هذا الجمود يتمثل في إقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وفي ضمان أمنهما وبقائهما على السواء. ولا بد من بذل جميع الجهود لإبقاء خارطة الطريق مطروحة، لأنه لا يوجد بديل آخر عنها. ويجب أن يضطلع الجانبان، ودون مزيد من الإبطاء، بتنفيذ التزامهما على الوجه الأكمل وفقاً لخارطة الطريق. وتؤكد سلوفاكيا مجدداً دعمها لخارطة الطريق وترى أن دور المجموعة الرباعية في عملية السلام لا يعوض ولا يمكن غني عنه.

ولن نتوان عن بذل جهودنا في مكافحة الإرهاب العالمي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، إذ يمكن أن يؤدي التهوين من شأن هذا الخطر إلى أضرار مميته على المجتمع الدولي. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور حاسم في هذه المعركة. وتعرب الجمهورية السلوفاكية عن تقديرها ودعمها الكامل لأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب. وقد نجحت سلوفاكيا بوصفها طرفاً في جميع الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ مناهضة الإرهاب في تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات ضمن تشريعاتها.

ولأن سلوفاكيا طرف في اتفاقيات ومعاهدات دولية مختلفة فإنها تؤيد الجهود المشتركة المبذولة لاعتماد صكوك ومعايير دولية عالمية فيما يتعلق بمبدأ سيادة القانون. وقد قطعت عملية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية شوطاً بعيداً في الجمهورية السلوفاكية والمرجح أن تتم بحلول نهاية هذا العام.

عمليات تحقيق الاستقرار في العراق بإرسال خبراء في إزالة الألغام. ومع أن هذا كان إسهاماً رمزياً فقط، بالنظر إلى قدرتنا وعدد القوات السلوفاكية المنتشرة بالفعل في بعثات نشطة لحفظ السلام حول العالم، أعتقد أنه عبر عن التزامنا بتهيئة الظروف التي يمكن للشعب العراقي أن يبني فيها مستقبله. وبينما يحتاج الأمر إلى المزيد من القوات في الميدان، نؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق مشاركة أكبر من البلدان الراغبة في ذلك. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكبر، بولاية محددة، لاستعادة العراق لأوضاعه الطبيعية بعد انتهاء الحرب.

ويجب على العراق أن يبين أن البلد الحر الديمقراطي هو البديل الحتمي للدكتاتورية. والعراق الديمقراطي المزدهر هام لتحقيق السلم والأمن في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على بقية العالم.

لا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في أفغانستان، حيث لا يزال الشعب يسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي صالح للبقاء، تفسح المجال لعودة المتطرفين إلى الظهور. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتعد عن أفغانستان. وإنما يجب أن يبقى ملتزماً وأن يواصل تقديم المساعدة الضرورية إلى الشعب الأفغاني. ويسرني أن أعلن أن البرلمان السلوفاكي قرر في شهر تموز/يوليه الماضي تمديد مساهمة سلوفاكيا في عملية الحرية الدائمة.

بعد عشر سنوات من مفاجأة الإسرائيليين والفلسطينيين للعالم بالتوقيع على اتفاقات أوسلو، يتورط الطرفان، مرة أخرى في حلقة من العنف، والهجمات، والهجمات المضادة والانتقام. ومن المؤسف أن آخر موجة من العنف جاءت في وقت بدأت فيه خارطة الطريق تشجع على الشعور بالأمل.

يهاجمهم أو يلحقون بهم الأذى للعدالة. وقد انضمت سلوفاكيا طرفاً في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها منذ عام ١٩٩٦، وتدعو للانضمام إلى هذا الصك القانوني الدولي البالغ الأهمية، والذي يوفر الحماية لموظفي الأمم المتحدة والمرتبطين بها، الدول التي لم تصح بعد أطرافاً فيه.

وقد كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية من أهم الخطوات المتخذة نحو تحقيق العدالة الدولية ووضع حد للإفلات من العقاب على ارتكاب أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وهي جرائم الحرب والإبادة الجماعية. وبوصف سلوفاكيا دولة عضواً في نظام روما الأساسي، فهي ملتزمة التزاماً راسخاً بأن تكفل استقلال المحكمة ونزاهتها وفعاليتها. وكان انتخاب ١٨ قاضياً والمدعي العام ونائب المدعي أمراً ضرورياً لنجاحها في بدء أعمالها. ولدينا اقتناع بأن ما لديهم من دراية فنية ونزاهة خلقية سيكفل لهم أرفع مستويات الأداء ويضمن توفير عدالة نزيهة وغير منحازة.

وترى سلوفاكيا في تحديد الأسلحة أداة رئيسية من أدوات السياسة الأمنية. وأود في هذا المجال أن تؤكد مجدداً دعمنا المستمر للمضي في تعزيز ما لدينا من صكوك نزع السلاح ومنع الانتشار الرئيسية كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن أفضل الأمور تعزيز هذا الركن من أركان منع الانتشار النووي بالإسراع في وضع صك آخر موضع التنفيذ، هو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن هنا تأتي دعوة وفدي المتكررة لمن لم يوقعوا أو لم يصدقوا بعد على هذه المعاهدة بأن يفعلوا ذلك في أسرع وقت ممكن.

كذلك تشجع سلوفاكيا البلدان التي لم توقع أو تصدق على اتفاقية أوتاوا على أن تفعل ذلك على وجه السرعة. فالرعب الذي تسببه الألغام الأرضية، بالرغم من

وقد شهدنا على مدار العقد الماضي نمواً فلكياً في أنشطة حفظ السلام في عدد متزايد من الصراعات في أرجاء المعمورة. وقد زاد الإصلاح الشامل الذي طرأ عليها في الآونة الأخيرة بدرجة كبيرة من فعالية تخطيط وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المتزايدة التعقيد والمشقة. بيد أن أهم عامل لنجاح حفظ السلام التابع للأمم المتحدة لا يزال يتمثل في الإرادة السياسية للدول الأعضاء واستعدادها للإسهام بوحدة ومعدات. ودفع الاشتراكات المالية في مواعيدها ضروري للإففاق على العدد المتزايد من عمليات حفظ السلام وللاستمرار في هذه العمليات.

وسلوفاكيا من أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ انضمت لعضوية الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، ويخدم أفراد حفظ السلام من أبنائنا حالياً في ست بعثات تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وبالنظر إلى إدراكنا الواضح للأخطار الجديدة التي تتهدد أمننا وتوافر الاستعداد والقدرة على المساعدة في مواجهتها لدينا، سيتسع نطاق مشاركتنا في عمليات دعم السلام حول العالم حتى عن ذي قبل حين ننضم لعضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في العام المقبل. وتؤكد مشاركة سلوفاكيا النشطة في عمليات حفظ السلام أن صون السلام الدولي من بين أولويات سياستنا الخارجية.

وما برحت الهجمات على العاملين في الحقل الإنساني وعلى موظفي الأمم المتحدة تتزايد بشكل مثير للفرع في الأعوام الأخيرة. لذلك فإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في تقديم الخدمات الإنسانية في مناطق الصراع. وهو يؤكد التزام كل دولة من الدول الأعضاء باتخاذ جميع الخطوات التي في استطاعتها لحماية العاملين في ظل الراية الزرقاء وتقديم من

المناخ العالمي. ويتطلب إيجاد حلول مناسبة لهذه المسائل وغيرها تعاوناً متعدد الأطراف، في الصميم منه أمم متحدة لها مقومات البقاء. ونحن نرجو جميعاً أن نرى الأمم المتحدة قوية وحاسمة، لديها القدرة على التصدي للتحديات الراهنة والمقبلة. ولا تزال سلوفاكيا على التزامها بتعددية الأطراف ومؤسساتها الأساسية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لصاحب السعادة السيد كلود موريل، رئيس وفد جمهورية سيشيل.

**السيد موريل (سيشيل) (تكلم بالانكليزية):** يعتر

وفدي ويشرفه أن يرى السيد جوليان هنت، وهو صديق من بلد جزري ودولة من أصغر دول العالم، يترأس مداولاتنا في هذه الهيئة. ونعرف جميعنا مهاراته وخبرته وكفاءته، ونثق بأنه سيقود أعمالنا إلى نتيجة ناجحة. وسمحوا لي أيضاً أن أشيد بسلفه، السيد يان كافان من الجمهورية التشيكية، على عمله الممتاز أثناء دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين.

ونعرب عن تقديرنا أيضاً للأمين العام، السيد كوفي

عنان، على تفانيه وقيادته الوافية للأمم المتحدة في هذه الأوقات العصيبة. ونشيد به على ما يبذل من جهود لا تكل لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر استجابة لمطالب أعضائها.

في الشهور الأخيرة، شكك البعض في أهمية وفائدة

الأمم المتحدة. وبالنسبة لسيشيل، تظل الأمم المتحدة مؤسسة متعددة الأطراف فريدة وعالمية ولا يُستغنى عنها يمكن أن تناقش وتعالج فيها قضايا عالمية تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. والمنظمة على الرغم مما يعترتها من جوانب نقص، نعتقد بأنه لا توجد مؤسسة أخرى معدة وملائمة أفضل منها لتلبية مطالب العدالة والسلام والأمن والتنمية والتعاون الدولي المتنوعة أو لضمان إسماع أصوات أعضائها، بغض النظر عن

نفعها العسكري المحدود، آخذ في الانتشار، إضافة إلى العواقب الإنسانية المروعة لاستخدامها في الصراعات الفعلية.

ويقع على عاتق سلوفاكيا بانضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي مسؤولية أدبية تجاه بلدان العالم الأكثر فقراً. فكما كانت سلوفاكيا تتلقى المعونة في الماضي، من واجبها الآن أن تساعد في الحد من ألوان التوتر الاجتماعي والفقر في مناطق العالم الأخرى. وبهذا نسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسلوفاكيا آخذة في إعداد برنامجها الإنمائي المكثف والمتسم بالكفاءة على نحو منهجي ومنتظم. وقد اعتمدت الحكومة السلوفاكية مؤخراً إطاراً قانونياً واستراتيجية للمساعدة الإنمائية. وشكل إقرار الميزانية السنوية الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ خطوة هامة في تطور المساعدة الرسمية.

وتظهر إمكانية اقتصادنا النامي في المستوى المتواضع الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونحن مقتنعون بأن وضع سلوفاكيا سترسخ ضمن فئة المانحين الناشئين الجدد بالاستخدام الفعال والكفاء لهذه المساعدة الإنمائية الرسمية ونموها المطرد.

ونؤيد النداءات الموجهة لتعزيز دور الأمم المتحدة وتحسين كفاءة أجهزتها الرئيسية وأساليب عملها. وبداية وقبل كل شيء، يلزم إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن وعملية تنشيط للجمعية العامة.

وقد اضطر المجتمع الدولي في العام الماضي إلى أن يتعامل مع أحداث شكلت لأهميتها امتحاناً للمبادئ التي حكمت العلاقات الدولية منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. وبالرغم من أنه لا جدال في أن سلامة هذه المبادئ لم تنقص، لا نستطيع التهرب من التماس الإجابات والحلول للتحديات العالمية الرئيسية التي نواجهها اليوم، بما فيها الفقر المدقع، وتقریب المخدرات، وانتشار الأمراض الفتاكة، وتغير

في وضع أطر مبتكرة لمعالجة تمويل التنمية. وينبغي مواصلة الحوار المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز.

ونرحب بالحوار بين قادة مجموعة الدول الثماني ونظرائهم من العالم النامي. وينبغي أن تكون هذه المشاورات برنامجاً لاستمالة بلدان الشمال الصناعية إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في المؤتمرات الكبيرة، لا سيما قمة الألفية وجولة الدوحة الإنمائية وتوافق آراء مونتيري وخطة عمل جوهانسبرغ. وينبغي أن يدرك شركاؤنا في التنمية أن وفاءهم بالتزامهم حيوي ليتسنى لنا، نحن البلدان النامية، تحقيق تنمية مستدامة. ويجب أن تواكب أفعالهم أقوالهم فعلاً. وتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة، الهدف الذي اتفق عليه، من ناتجهم المحلي الإجمالي للتنمية الدولية ينبغي أن يكون هدفاً قابلاً للتحقيق.

وينبغي أن يوفر هذا الحوار أيضاً فرصة لنا لنناقش بصراحة المواضيع التي تهتمنا وتشغلنا جميعاً. فالمشاكل التي تقتضي اهتماماً عاجلاً، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر والأسباب الجذرية للإرهاب وعبء الدين واللاجئين ومعدلات التبادل التجاري والاتجار بالإنسان وتغير المناخ وتدهور البيئة، على سبيل المثال لا الحصر، ينبغي أن تعالج بوصفها جزءاً لا يتجزأ من المسؤوليات الدولية المشتركة.

ستحتل حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية مكاناً بارزاً على جدول أعمال المجتمع الدولي في آب/أغسطس القادم، عندما تستضيف موريشيوس الاجتماع الدولي للاستعراض الذي يُجرى كل عشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس. وسيكون مناسبة جيدة للتوقيت للتأكيد مجدداً على السمات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وجوانب ضعفها وشواغلها، وللنظر في آفاق تنميتها

حجمهم أو قوتهم الاقتصادية. ونؤكد هنا مجدداً إيماننا بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة في معالجة النطاق الواسع من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العالم المعولم والمتكافل الذي نعيش فيه في مطلع القرن الحادي والعشرين.

بيد أننا نسلّم بأن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح وتحديث. ونؤيد المبادرة المستمرة لتنشيط الجمعية العامة لجعلها أكثر فعالية وكفاءة. ويجب أن تُعاد جمعيتها إلى مكائها الصحيح، تحتل مركز الصدارة في مداولات ذات مغزى حول المشاكل والقضايا المشتركة لجميع أعضائها. ويتعين أن نسعى للتأكد من أن المناقشة في جمعيتنا تترجم إلى أفعال. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي إلى إنشاء آلية متابعة لرصد وتنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، وكذلك قرارات مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى في العقد الماضي.

لن تكون عملية الإصلاح كافية إن لم يتحقق تحويل مجلس الأمن إلى جهاز ديمقراطي تمثيلي يعبر عن طابعه العالمي وحقائق العصر. ويؤيد وفدي زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين لتشمل عضوية المجلس بلداناً نامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبعد ١٠ سنوات من الحوار، يتعين علينا التقريب بين المواقف وإحراز التقدم. المطلوب أن تبدي جميع الأطراف المعنية إرادة سياسية بغية التوصل إلى حل مقبول.

ونؤيد قرار الأمين العام بتشكيل لجنة رفيعة المستوى من شخصيات بارزة معنية بمسألة الإصلاح. ونأمل أن تقدم هذه اللجنة أفكاراً ملهمة وحديثة للمضي قدماً.

يعتقد وفدي أن التنمية يتعين أن تنصدر جدول أعمال الأمم المتحدة المُجدّدة. وينبغي أن تركز عملية الإصلاح على تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في الالتزام بالتعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي قيام تعاون وتنسيق وثيقين بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية

أكثر مجموعات الأسرة الدولية هشاشة وضعفاً بالتهميش وخنق اقتصاداتها.

يشغل بال وفدي موضوع التأثير الضار لتغير المناخ. فقد بينت الدراسات، وكذلك خبرتنا، أن تغيرات كبيرة جداً تحدث الآن في الأنماط المناخية لمنطقة غرب المحيط الهندي. وقد شهد بلدي في السنوات الأخيرة فترات جفاف وأمطاراً غزيرة غير عادية، وسببت الأخيرة فيضانات وسيولا جارفة وتدمير المحاصيل الزراعية والبني الأساسية، وحتى فقدان الأرواح. ويقدر أن ٧٥ في المائة من المرجان في أرخبيلنا فقد ألوانه نتيجة لارتفاع درجة حرارة مياه سطح البحر.

الاحترار العالمي مسألة ليست من صنعنا. والدول الجزرية الصغيرة، مثل بلدي، ليست مسؤولة عنه، ولكننا يتعين علينا تحمل عواقبه. وهذا التهديد المتعاظم يتطلب عملاً دولياً متضافراً متجدداً، لأن هذا التهديد يؤثر على كوكب الأرض بأسره. يتعين على جميع الدول اتخاذ خطوات لتخفيف انبعاثات غاز الدفيئة. وتقع على عاتق الدول الصناعية المسؤولية الرئيسية ويتعين عليها أن تكون السبّاقة في اتخاذ الإجراءات. ونحثها على أن تكون مسؤولة بموجب التزامات كيوتو وأن تصدق على المعاهدة لكونها الإطار المتعدد الأطراف المناسب الوحيد الذي يمكن أن يعالج ويتصدى لهذا التحدي الاستثنائي الذي تواجهه جميع دول الأرض.

لقد صادقت الجمعية العامة العام الماضي على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، كإطار لتنمية القارة. وإن الدعم الدولي لتنفيذ هذه المبادرة التي ترعرعت محلياً هو أمر جوهري. ونعرب عن تقديرنا لعودة الدعم من قبل مجموعة الـ ٨ من خلال خطة عمل أفريقيا

المستدامة. وسيكون مناسبة لتذكير المجتمع الدولي بإيلاء اهتمام أكبر لجوانب الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وسيكون الاستعراض في موريشيوس مناسبة لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ حتى ذلك التاريخ وإنشاء الإطار المناسب لمزيد من الشراكة والتعاون في تحقيق التنمية المستدامة التي تتطلع إليها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسنحتاج لتوفير الموارد اللازمة للنهوض بالتنفيذ. ولذلك، فإننا نناشد شركاءنا في التنمية أن يقدموا أكمل دعم في عملية الاستعراض وأن ينفذوا نتائج اجتماع موريشيوس الدولي.

يلاحظ وفدي بقلق أثير المفاوضات في المؤتمر الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانون. فالبلدان النامية الصغيرة ليست لديها أية قدرة على تشويه التجارة العالمية. ولذلك، يتحتم أن تؤخذ جوانب ضعفها واحتياجاتها الخاصة في الحسبان على نحو كامل. وتحت سيشيل المجتمع الدولي على الإصغاء للدعوة إلى منح البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة التي تواجه عوائق هيكلية، معاملة خاصة وتمييزية. وهذا مهم جداً لإدماج بلداننا في نظام التجارة المتعدد الأطراف ليتسنى لنا تحقيق أهدافنا الإنمائية. وينبغي أن تتضمن التنازلات للاقتصادات الصغيرة المهشة النامية المجالين الحاسمين: الوصول إلى الأسواق والأفضليات التجارية.

تواجه الدعامة الثانية التي تسند اقتصاد بلادي - مصايد سمك التن - تهديداً حقيقياً. وسنواجه عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة إذا جرى التخلي عن المعاملة التفضيلية التي أقيمت عليها هذه الصناعة. فالغرض من نظام التجارة، في المحصلة، هو توفير الفوائد للجميع لا الحكم على

لقد جلب صراع الشرق الأوسط الكثير من المعاناة والتدمير. ويدعم وفدي خارطة الطريق من أجل السلام ويدعو جميع أطراف الصراع إلى الدخول في حوار ومفاوضات حقيقية وموضوعية لصالح السلام الدائم في المنطقة. ونعيد التأكيد على اعتقادنا بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة الخاصة به ضمن حدود معينة وواضحة. ونرحب بجميع الجهود الرامية لتيسير البحث عن تسوية دائمة للصراع.

وفيما يتعلق بالوضع في العراق، فإن وفدي يحدوه الأمل بأن تعاد السيادة الكاملة للعراقيين في أسرع وقت ممكن، وأن يتم رسم خارطة طريق سياسية ذات مصداقية ومقبولة على نطاق واسع وأن يتم تنفيذها. ونرى أنه يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور مركزي في هذه العملية.

وعندما تسلم رئيس الجمعية العامة، السيد جوليان هنت، مهام منصبه، ناشد من أجل جمعية عامة عملية المنحى وتنحلي بروح المبادرة. وانني أؤكد له أنه سيحظى، ولو على نحو متواضع، بدعم وفد سيشيل الكامل من أجل دورة منتجة وثمرية.

### برنامج العمل

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): في صباح يوم الاثنين ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ستعقد الجمعية العامة في البند ١٦ (د) من جدول الأعمال، انتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، باعتباره البند الأول.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

الخاصة بها. ويجدونا الأمل في أن يتحول ذلك إلى تحقيق مشاريع وبرامج ملموسة.

ويرى وفدي أنه ينبغي أن يكون هناك حكم في جدول الأعمال التنموي للشراكة الجديدة يأخذ بعين الاعتبار المشاكل الخاصة والخصائص المتميزة بالدول الجزرية الثماني التي تشكل العائلة الأفريقية.

يعتبر هجوم ١٩ آب/أغسطس على مجمع مباني الأمم المتحدة في بغداد بمثابة آخر تذكير لنا جميعاً بالأهمية المركزية للاحتراس والاستعداد لمكافحة الإرهاب. وتكرر سيشيل إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله.

ونحن في الطور النهائي من عملية انضمامنا لاتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة الـ ١٢ بشأن الإرهاب. ونتعاون بحماس مع لجنة مكافحة الإرهاب لتنفيذ الالتزامات الواردة بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويشكل الامتثال للالتزامات التي يفرضها قرار مجلس الأمن المذكور مهمة رهيبة بالنسبة لجميع البلدان الصغيرة جدا مثل بلادي بسبب قدرتها المحدودة جدا على التعامل مع المتطلبات ذات الصلة. وسنؤدي نصيبنا كجزء من مسؤوليتنا، ولكن لكي ننجح سنكون بحاجة الى مساعدة تقنية ومالية. وهناك أيضا الحاجة لضمان تعزيز قدرات الدول الصغيرة من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريب الموظفين وتوفير التكنولوجيا والمعدات المناسبة، على سبيل المثال، من أجل التعامل مع التحديات الجديدة التي تواجهنا والتصدي لها. ويجدونا أمل بأن يكون المجتمع الدولي متقبلا ومستجيبا لمأزقنا.